وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

TEBESSA UNIVERSITY

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: نقـدي بنكـي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

بعنـــــــوان:

تقييم الأداء المالي في البنوك وفق معايير جودة القروض الممنوحة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة –488–

من إعداد الطالب:

– شريـط مـروان

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– سمـايلي نـوفـل

أعضاء لجنة المناقشة

الإســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــة
أ.د. رايس فضيل	أستـــاذ	رئيســـا
أ.د. نوفل سمايلي	أستـــاذ	مشرفـــا
د. بلهوشات محمد الامين	أستاذ مساعد قسم – ب –	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

مخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية بالاعتماد على معايير جودة القروض الممنوحة وهذا من خلال تطبيق هذا المعيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 – ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلا أن هناك أداء غير مرضي للبنك محل الدراسة وفق المعيار المستخدم.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المصرفي، تقييم الأداء المصرفي، معيار جودة القروض، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 –

STUDY SUMMARY:

This study aimed at evaluating the performance in banking institutions based on the standard of loans granted. And this done by applying this criterion to the **bank of agriculture and rural development tebessa agency - 488 -** and to achieve this the descriptive analytical apprpach was relied on the subject of the study and concluded that there is a unsatisfactory performance of the bank under study according to the standard used.

KEYWORDS:

Banking performance - banking performace appraisal - standard of loans granted - bank of agriculture and rural development tebessa agency - 488 -

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعـرفـــــــــان

الحمد لله و الشكر لله أولا و أخيرا على أن وفقني في إنجاز هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر و كثير الاحترام

إلى الأستاذ الدكتور: سمايلي نوفل الذي كان له الفضل في إنجاز

هذا العمل من خلال توجيهاته و ارشاداته وعلى صبره وسعة باله

جزاه الله كل خير

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء

لجنة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه

الفهرس العام

العنـــــــــوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	III-I
فهرس الأشكال	III
فهرس الجداول	III
مقـدمة عامة	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي وفق جودة القروض في البنوك	45-01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية	03
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	03
أولا- تعريف القروض	03
ثانيا- خصائص القروض	04
ثالثا- أنواع القروض البنكية	07-04
رابعا: أهمية القروض البنكية	08
المطلب الثاني: المطلب الثاني :معايير منح القروض المصرفية	09
أولا- نموذج المعايير الاقراضية المستند C's 5	09
ثانيا- نموذج معايير الإقراض المبني على طريقة 5P's	10
ثالثا- نموذج القرض المعروف بPRISM	11
المطلب الثالث: إجراءات منح القروض	13-12
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	14
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	14
أولا- مفاهيم ذات صلة بتقييم الأداء	15-14
ثانيا- تعريف تقييم الأداء المالي	16-15
ثالثا- أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	17-16
المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات تقييم الأداء المالي ومراحله	17
أولا- أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	18-17
ثانيا- متطلبات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	19-18
ثالثا- مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	20-19
المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك	21
أولا- تقييم أداء البنك كوسيط مالي	21

ثانيا– تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية	21
ثالثا– تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال	23
المطلب الرابع: معايير تقييم الأداء المالي وأساليبه في البنوك التجارية	23
أولا– المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية	24–23
ثانيا– أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	27–24
ثالثا– الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	29–27
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي وفق معيار جودة الأصول	29
المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي	36–29
المطلب الثاني: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي	40–36
المطلب الثالث: تقييم جودة الاصول في الفجص المصرفي	43–41
المطلب الرابع: المؤشرات الرئيسية لتقييم جودة الأصول في البنوك	44–43
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي وفق جودة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–	69–46
تمهيد	47
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –	48
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
أولا– نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	49–48
ثانيا– التطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	49
ثالثا– مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
أولا– هياكل التسيير	52–51
ثانيا: هياكل المراقبة والاتصال	52
ثالثا– هياكل الاستغلال	53
رابعا– الهياكل العملية	53
المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –	55
أولا – مهام وكالة BADR تبسة	55
ثانيا– مزايا وكالة BADR تبسة	55
ثالثا– الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488 –	56–55
المطلب الرابع: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	60–58
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	61
المطلب الأول: حدود ومنهجية الدراسة	61

أولا– حدود الدراسة	61
ثانيا– منهجية الدراسة	64–62
المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – ما بين الفترة 2019 – 2022	67–65
المطلب الثالث: تقييم السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –	67
أولا– تقييم إدارة مخاطر القروض من طرف البنك وكالة تبسة – 488 –	67
ثانيا – تقييم السياسة الإقراضية	68–67
خلاصة الفصل الثاني	69
خاتمة عامة	72–70
قائمة المصادر والمراجع	76–73
الملاحـق	/
الملخص	

فهرس الأشكال والجداول

1- فهـــرس الأشكـــال

الرقـــم	عنـــوان الأشكـــــــــال	الصفحة
01	إجراءات منح القروض	13
02	مراحل تقييم الأداء المالي	19
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	54
04	488 – تبسة – لوكالة التنظيمي الهيكل	56

2- فهـرس الجـــداول

الرقـــم	عنوان الجداول	الصفحة
01	يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض Le Leasing	65
02	يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض الرفيق	66
03	يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض التحدي	66

مقدمة عامـــة

تمهيـــــــــد:

يعتبر القطاع البنكي في أي بلد من البلدان الركيزة الأساسية والدعامة الاولى لتشجيع القطاعات الاخرى ونموها، ويعتبر التمويل البنكي من أهم النشاطات في أي اقتصاد، حيث يعرف العالم حاليا تطورات وتحولات وفي ظل هذه التطورات برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصة المؤسسات أو الأفراد الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية احتياجاتهم التمويلية وهذه التحولات والتطورات كبيرة من الناحية الاقتصادية مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الإستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

فالبنك إذاً لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها، ومن أجل تحقيق ذلك يقوم البنك بوضع سياسة إقراضية وفقاً لإجراءات ومعايير محكمة، يعتبر البنك عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض، لذلك تعتبر القروض التي تقدميا البنوك هي الإستخدام الرئيسي لأمواله، وعمليات الاقتراض للعملاء لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشروعاتهم وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، لذلك هناك إعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة بل هناك سياسات للإقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض والتمويل بكفاءة عالية.

ولهذا يحظى موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأهمية بالغة ومتزايدة من منطلق كون الأداء المالي يتصف بأنه مفهوم متطور تتميز محتوياته بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف بيئة عمله، وكذا لكونه يمثل العامل الأساسي في بقاء واستمرار البنك من عدمه، حيث يرى الكثير من الباحثين بأن تحسين الأداء المالي لا يتأتى إلا من خلال تقييم يكون بشكل مستمر وبطريقة سليمة، وذلك لمعرفة مدى فعالية وكفاءة إستخدام الموارد المتاحة وإظهار جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب الضعف للعمل على تصحيحها، غير أن ذلك لا يتحقق دون إتباع أساليب كفؤة لتقييم تتماشى مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي، ولعل من أبرز هذه الأساليب التي أثبتت نجاعتها في تحقيق هذا الهدف وساهمت بشكل فعال في مساعدة البنوك على النمو وتحسين أدائها جودة القروض الممنوحة خاصة إذ ما توفرت جميع الشروط الأساسية لبرنامج تطبيقها كآلية لتقييم الأداء المالي وتحسينه في البنوك، والتي تتمثل في وجود مكون معرفي لدى موظفيها القائمين بعملية تقييم أدائها المالي نحو القروض، واقرارهم باحتياج بنوكهم لها، وتأييدهم لعملية تطبيقها، وتوفر متطلبات هذا البرنامج ببنوكهم، والإيمان بدورها الكبير في إعطاء نتائج حقيقية عن الوضعية المالية للبنك التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم الفجوة الحاصلة فيها بشكل دقيق وبالتالي تسهل عملية تحديد ومعرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها لتصحيحها وتحسين الوضعية المالية للبنك للإرتقاء به إلى أفضل المستويات،.

1- إشكالية الدراسة:

ويمكن توضيح هذه المشكلة بصورة دقيقة من خلال الطرح التالي للإشكالية:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك وفق معيار جودة القروض الممنوحة؟ وما هو واقع ذلك على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 –؟

2- الإشكاليات الجزئية:

- يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية؟
- تساهم فعلا طريقة جودة القروض الممنوحة في تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 - ؟
- ما هي أهم الإجراءات والمعايير التي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض؟

3 - فرضيات البحث:

- يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية؛
- يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – ادارة تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة؛
- يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – أصول ذات جودة؛
- عند منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – للقروض يتعرض لمجموعة من المخاطر، لذا وجب عليه إتخاذ سياسة إقراضية فعالة وناجحة لإدارة هذه المخاطر؛
- يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – على غرار غيره من البنوك التجارية من تعثر بعض قروضه الممنوحة؛

4- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

* كون الأداء المالي يتصف بأنه مفهوم متطور تتميز محتوياته بالديناميكية نظرا لتغير مواقف وظروف بيئة عمل المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة؛

* تزايد الإهتمام من قبل البنوك بالأساليب والأدوات الحديثة لمراقبة التسيير من أجل تقييم وتحسين أدائها لضمان إستمرارها في ظل التغيرات المستمرة التي تطرأ على بيئتها؛

* نجاعة أسلوب جودة القروض الممنوحة في إعطاء تقييم جيد ودقيق للأداء.

تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال:

- كونها تدرس أحد أهم القطاعات على مستوى الوطن ألا وهو القطاع المصرفي، من خلال محاولة إستطلاع آراء الجهات المسؤولة في البنوك التجارية الجزائرية حول موضوع جودة القروض الممنوحة وفكرة تطبيقها كآلية لتقييم أدائها المالي.

- كونها أيضا تساهم في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي لأحد البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وذلك من خلال تقييم أدائه المالي بإستخدام آلية جودة القروض الممنوحة للكشف عن مواطن القوة والضعف في عمله، لتعزيز مواطن قوته، وكذا لتقديم التوصيات اللازمة التي تهم كافة الجهات المستفيدة في البنك وخاصة الجهة المسؤولة فيه عن تقييم أدائه لمعالجة نقاط ضعفه، وتصحيح الاختلالات والانحرافات الحاصلة في عمله وتفادي تكرار حدوثها في المستقبل لضمان تطور وتحسن مستوى الأداء المالي المستقبلي للبنك، وبالتالي تعظيم المنفعة المرجوة منه على مستوى الاقتصاد الوطني.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها:

- إبراز الدور الكبير والفعال الذي تقدمه جودة القروض في إعطاء تقييم حقيقي لأداء البنوك؛
- التأكيد على الأهمية البالغة لجودة القروض في المساهمة بشكل فعال في تحسين الأداء المالي للبنوك.

6- دوافع إختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى إختيار موضوع الدراسة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

- للموضوع علاقة مباشرة مع التخصص المدروس.
- الرغبة الشخصية في الإطلاع على هذا الموضوع.
- كون موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة نسبيا في الجزائر.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة بالنسبة لجانب تطبيقه في البنوك؛
- محاولة البحث والتأكد من نجاعة أسلوب جودة القروض الممنوحة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

7- منهجية الدراسة:

تم فيما يلي عرض المنهجية المتبعة في هذه الدراسة:

- **المنهج المتبع:** من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي في الجانب النظري لوصف متغيري الدراسة (الأداء المالي في البنوك التجارية وجدوة القروض الممنوحة)، كما اتبع المنهج الوصفي بأسلوبيه التحليلي والإحصائي في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية لوصف خصائص الدراسة وتحليل البيانات المتحصل عليها.

8- **مصادر جمع البيانات:**

تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية:

- **المصادر الأولوية:** للحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية تم الرجوع إلى تقارير بنك الجزائر، أما للحصول على البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة التطبيقية تم اللجوء إلى للبنك محل الدراسة.
- **المصادر الثانوية:** تم الرجوع إلى الكتب ورسائل ومذكرات التخرج والمجلات المتخصصة والبحوث التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة، وذلك من أجل إعداد الجانب النظري منها.

9- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الحدود المكانية والزمنية:

- **حدود الدراسة الميدانية:** تمثلت في:

- **الحدود المكانية:** اشتملت الدراسة الميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة -488 -
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال السنة الدراسية: 2024/2023.

10- صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي اعترضت طريق إتمام هذا البحث في:

قلة المعلومات المقدمة في الوكالة محل الدراسة أمام تحفظ مسؤولي البنك في إعطاء المعلومات والتحجج بسريتها، وعدم وجود تأطير خاص بالمتربصين علي الرغم من المصادقة على اتفاقية التربص.

11- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات باللغة العربية:

- **دراسة محمد جموعي قريشي تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000 مجلة الباحث عدد 03 2004:** تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام قوائمها المالية وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره ثم مقارنة أداء البنوك فيما بينها واستخدمت هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق المليكية وحاولت من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد والمردودية والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وانتاجية أصول كل بنك من جهة.

- **دراسة يوسف بوخلخال بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية 2008– 2009 الدراسة عبارة عن مقال في مجالات الباحث عدد 10– 2012، جامعة الأغواط الجزائر**، وتهدف هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية، وذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك، و التأكد من وجود نظام سليم و معافى قادر على تلبية احتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين والفصل الأول الجانب النظري للدراسة 14 اللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد ، وخلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام .... و الذي يظهر نقاط قوة وضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.
- **دراسة نجوى فيلالي تقييم الاداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402 مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2020**: ركزت الدراسة على تبيان دور أدوات المؤشرات او النسب المالية لتقييم وتحليل القوائم المالية لمصرف البركة وذلك للكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل.

ب– الدراسات باللغة الاجنبية:

- Zouaouia imen goual/ The camels banking rating system as anaffective model for evaluating the perfoemance of algerian public banks A cas study of the algerian national bank BNA / revue de l'innovation et marketing volume 08 / N°:1 (2021).

خلصت الدراسة الى ان طبيعة عمل البنوك الجزائرية لا تسمح باستعمال معيار camels كألية لتقييم ادائها اذ لم تتمكن من اختبار المكون الثالث والسادس والمتمثل في الادارة والحساسية لمخاطر السوق اما عن تقييم اداء البنك باستخدام معيار CAEL دون الادارة والحساسية لمخاطر السوق فقد تحصل البنك على الدرجة الثالثة ليصنف بأدائه المعقول.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتقييم الأداء المالي وفق جودة القروض في البنوك

تـمهيـــــد

يعتبر الأداء المالي ترجمة لأهداف وغايات البنوك التجارية أي أنه يعد صورة لها في بيئة أعمالها، ولتحسين صورتها هذه وجب عليها العمل دائما على تحسين أدائها المالي والقيام بعملية تقييمه بصفة مستمرة، وذلك حتى تتمكن من اكتشاف الفجوات الحاصلة فيه في بداياتها لتصحيحها أو تجنب مخاطرها، وحتى تتمكن أيضا من معرفة ما إذا تم تحقيق أهدافها أم لا.

وعليه فلقد أصبح من اللازم والضروري أكثر من أي وقت مضى أن تقوم البنوك التجارية بعمليات تقييم متكررة لأدائها المالي وذلك بسبب بيئتها أو محيطها الذي يحمل في طياته فرصا ومخاطر قد تؤدي لزوالها في أي وقت وذلك لاشتداد المنافسة بين البنوك في ظل اقتصاد متغير، إضافة إلى ذلك تعدد الأطراف التي تطالب بالاستفادة من نتائج عملية التقييم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية

إن من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القروض أو الائتمان للإفراد و المشروعات، و نظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

أولا– تعريف القروض

إن أصل كلمة قرض في اللغة الإنجليزية ناشئة عن عبارة ,Credit وهي مشتقة من المصدر اللاتيني Credor بمعنى يثق أو يصدق و يمكن تعريف الائتمان على النحو الآتي:

من الناحية اللغوية ائتمان، ائتمن فلا ن فلانا : عده (أ ي اعتبره) أمينا وائتمن فلا ن فلانا على كذا اتخذه أمينا عليه أما من الناحية القانونية يمكن تعريف القرض على أنه : يعتبر قرضا كل عملية ائتمان وكل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة ولو على سبيل التأقيت وعن طريق المراضاة أموالا تحت تصرف أشخاص طبيعية أو معنوية أو تتعاقد لفائدتها بالتزام موقع.[1]

ومن الناحية الاقتصادية يعرف الائتمان على أنه: يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج أو الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة. [2]

– الائتمان هو عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية معينة وتستند بين المتعاملين المقرض والمقترض.

– القرض يتم بأن يدفع البنك مبلغا للعميل أو لشخص يعنيه هذا العميل فهو عقد تبرمه البنوك مع العملاء تحدد فيه مبلغه وشروطه وأجله وطريقة سداده وفوائده وضمانته.

– يعرف الائتمان على أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا وهناك في عملية الائتمان طرفان: الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالمقرض والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمقترض وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه على القيمة الحاضرة ومن خلال مجمل التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن القرض هو عبارة عن تسهيل مباشر يمنح إلى عملاء البنك و ذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، حيث بموجب هذا الاتفاق يقوم البنك بإقراض العميل مبلغ من المال ويتم الاتفاق مع العميل على المدة وطريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والضمانات المقدمة إلى البنك.

[1]- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 43.
[2]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 90.

ثانيا– خصائص القروض

خصائص القروض في تتمثل:

– الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة المتاحة عن المقترضين وأوضاعهم في السوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال المؤسسات المالية السابق لهم التعامل معها كالبنوك مثلا وكذا الاستناد في القرار الائتماني إلى بحث وتحليل المراكز المالية لهم الميزانيات العمومية و الحسابات الختامية من مكاتب المحاسبة و مراجعي الحسابات المسجلين رسميا وكذا الدراسة المتأنية للهيكل الإداري للمنشأة طالبة القرض.

– استخدام المنهج العلمي في تقييم أوضاع طالبي الاقتراض و انتقاء صفة الاعتبار الشخصي لدى التقييم.

– وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال شخص لآخر أي واسطة لزيادة الإنتاجية راس المال.

– المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.

– الاعتماد على دراسة متكاملة و تحليل مثالي للسوق التي يعمل خلالها العميل للتعرف على الظروف التي يمر بها هذا السوق كظاهرة الكساد أو الرواج و التعرف على المركز التنافسي للعميل وما إذا كان السوق الذي يعمل من خلاله سوق منافسة كاملة أو سوق احتكاري.

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء[1].

ثالثا– أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض البنكية إلى مجموعات تبعا لأسس مختلفة كما يلي:

1/ من حيث المدة تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

– **قروض قصيرة الأجل:** تعتبر القروض قصيرة الأجل والتي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية تستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء مخزون والبيع على الحساب لأن مدة استحقاقها هي سنة أو أقل.

– **قروض متوسطة الأجل:** وهي التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح لأغراض التوسع.

– **قروض طويلة الأجل:** وهي تزيد عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي , وبناء المصانع , وشراء الآلات , وعادة ما تتخصص البنوك المتخصصة في منح هذا النوع من القروض.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك** ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 144

2/ من حيث الغرض تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى:

- **قروض إنتاجية:** وهي التي تمنح بهدف تمويل الأصول الثابتة للمنظمة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.
- **قروض تجارية:** وهي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها لتمويل النشاط التجاري لأصحاب المشروعات من اجل مساعدتهم في مباشرة أعمالهم ويندرج تحت هذا النوع القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك.
- **قروض استهلاكية:** وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع من أجل الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لتسديد نفقات معينة لا يستطيع المقترض تسديدها من دخله ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها البنوك للعاملين لشراء السلع الاستهلاكية[1].

3/ من حيث الضمانات:

يعد الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد مخاطر السداد إذ أنه يساعد البنك على استرجاع حقوقه في القرض عندما يعجز الزبون عن سداده وتقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين:

– قروض دون ضمانات: لا تقدم البنوك قروض دون ضمان إلا في أضيق الحدود وإن قدمتها فهي تمنحها لمقترضين معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية وجديتهم في سداد التزاماتهم بالإضافة إلى الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض وتعتمد البنوك عادة على منحها لمثل هذه الفروض على شرطين هما:

* **الشرط الأول:** وهو ما يعرف بالرصيد المعوض والذي بمقتضاه ينبغي على العميل أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك نسبة معينة من قيمة القرض الممنوح.

* **الشرط الثاني:** وهو وجوب قيام العميل بسداد ديونه مرة واحدة على وهذا لتبيان أن القرض هو من النوع قصير الأجل كما أن البنك كثيرا ما يشترط على مدينه إتباع سياسة مالية معينة طوال فترة القرض غير المضمون كالمحافظة على درجة معينة من السيولة وعدم التوسع في الإقراض وهي تعتبر سياسات وقائية للبنك تجنبه خطر هدم قدرة العميل على الوفاء بدينه وعادة ما تكون الفروض غير المضمونة مرهونة بقيود معينة منها:

– وضع حد أقصى للقروض غير المضمونة الممنوحة للعميل الواحد.

– هذا النوع من القروض يقدم بناءا على وضعية وحالة المركز المالي للعميل.

[1]- توماس ماير وأخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 173

– الظروف التجارية، الائتمانية والاقتصادية السائدة، حيث تتأثر سياسة البنك في مجال القروض تبعا لهذه الظروف الاقتصادية التي يمكن أن تدفع البنك إلى التفاؤل حول مستقبل الأحوال الاقتصادية فيتوسع في منح القروض والعكس تماما في حالات التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية.

– **قروض بضمانات:** يلتزم بمقتضاها المقترض تقديم أحد الأصول التي يمتلكها إلى البنك وذلك كرهن لضمان سداد قيمة القرض كما أن البنوك لا تقدم قروضا بنفس مبلغ أو قيمة الأصل الموضوع كضمان عند إبرام العقد بل بمبلغ أقل من قيمة الأصل تجنبا لانخفاض قيمة الأصل في المستقبل (الأصل المرهون) وذلك بنسبة معينة تسمى نسبة التغطية والتي عادة ما تقدر % 25 على الأقل أي أ ن القرض المضمون يساوي % 75 من قيمة الأصل الموضوع كضمان وهامش الضمان ما زاد عن قيمة الأصل مقارنة بقيمة القرض ويمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى نوعين [1]:

– قروض مكفولة بضمان شخصي: وفيه يتدخل شخص آخر خلافا للمقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض يشترط البنك في هذه الحالة تمتع الشخص الضامن بالقدرة على الوفاء.

– **قروض مكفولة بضمان أصل معين:** تقوم البنوك بمنح قروض بضمان حقيقي لتجنب مخاطر عدم التسديد التي يمكن أن يقع فيها العميل على اعتبار أن العميل إذا عجز عن السداد يمكن للبنك أن يستولي على الأصل ويستخلص من قيمته مقدار دينه ومن أهم هذه الضمانات ما يلي:

* **قروض مقابل أوراق مالية:** تراعي البنوك في هذا النوع من القروض أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان من الأوراق القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.

* **قروض مقابل بضائع:** تشترط البنوك عادة أن تكون البضائع المرهونة لها مقابل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للعملاء من السلع سهلة التصريف ولا تتعرض للتلف حتى يتسنى لها بيعها إذا ما تعثر المدين على الوفاء بالتزاماته ويتم تحديد قيمتها على أساس فواتير شرائها أو تكلفة إنتاجها.

* **قروض بضمان رهن عقاري:** كانت البنوك التجارية تعتمد في تمويل عملياتها باستثمار هذه الودائع في العقارات التي تقسم بطول أجل استحقاقها ومن ثم نقل هذا النوع من النشاط للبنوك العقارية وعلى ذلك فإن حالات قبول العقارات كضمان في البنوك التجارية لا تكون إلا على سبيل الضمان الإضافي أو كإجراء لاحق لمنح القروض إذا ما شعر البنك بتصورات في مركز العميل لا تدعو للارتياح.

* **قروض بضمان كمبيالات:** تعتبر الكمبيالة إحدى أدوات الائتمان التي تعطي المستفيد حق تقاضي مبلغ معين في تاريخ محدد من المسحوب إليه ويتيح الاقتراض بضمان الكمبيالات للعملاء الحصول على نسبة معينة من قيمتها قبل حلول مواعيد الاستحقاق على نحو يسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم وتنمية أعمالهم و تتحوط البنوك عادة للمخاطر التي قد تنتج عن عدم سداد بعض الكمبيالات وذلك باستقطاع هامش معين من قيمة

[1]- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 351.

الكمبيالات الضامنة بما يجعل القيمة التسليفية نقل عن قيمة الضمان بنسبة تتراوح بين % 20 و % 50 حسب مدى متانة المركز المالي للعميل ونوعية نشاطه.

4/ من حيث الشخص المستفيد:

تنقسم القروض حسب هذا النوع إلى قروض خاصة وقروض عامة:

- **القروض الخاصة:** هو ما يعقده شخص من أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة وتتوقف قدرة هؤلاء الأشخاص على حصولهم على القروض على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح القرض وتأتي هذه الثقة عادة من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها عند حلول الأجل ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلول أجله.
- **القروض العامة:** وتتمثل في كافة الديون الخاصة بالأشخاص العامة كالمؤسسات العمومية والمصالح الحكومية وسميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه.

5/ من حيث عدد المقترضين:

تنقسم القروض من حيث عدد المقترضين نوعيين رئيسيين:

- **قروض يقدمها مصرف واحد:** إن الأصل في القروض أن يقدمها بنك واحد , للاستفادة الكاملة من الفوائد المنفق على سعرها وتقوم إدارة البنك بذل أقصى جهودها دائما للوصول إلى أعلى مستوى للإقراض فالبنك الذي يكون مستوى الإقراض عنده أقل من اللازم لابد أن يتكبد خسائر , أما البنك الذي يرفع مستوى الإقراض عنده إلى مستوى جيد , فإنه إجمالا يحقق أرباحا إلا إذا كانت مصاريفه أكثر من إيراداته.
- **القروض المجمعة:** تشير القروض المجمعة إلى اشتراك أكثر من بنك واحد بتقديم قرض معين الذي غالبا ما يكون كبيرا نسبيا بحيث لا يستطيع بنك بمفرده تقديمه , ويتم تأمين هذا القرض بالنيابة عن المقترض وذلك عن طريق مجموعة البنوك المقرضة

6/ من حيث أسلوب السداد:

يمكن أن يتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد أو على أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة.

7/ من حيث نوع عملة القرض:

تقدم البنوك قروضا لعملائها بعملات أجنبية كما يمكن تقسيم القروض بالعملات الأجنبية أيضا حسب العملات المقدم بها هذه القروض.[1]

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 408.

رابعا: أهمية القروض البنكية

– تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

– تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتبادل، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه.

– إن القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ تقوم بزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة فالقروض تعتبر وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية و عدم إبقائها جامدة.

– كما تعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوفاء بالدين.

– المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة و الزراعة و النشاطات الحرفية و استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية أ رس المال.

– القضاء على التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك.

– القروض تمثل إيرادا للبنك اثر تحويل السيولة للزبائن مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

– منع الاكتناز فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخارات.

– يهدف الجهاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية، وذلك بزيادة العرض من الأوراق التجارية والمالية و السندات و تشجيع الأفراد على التعامل مع هذه الأسواق.

– القروض تلعب دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة و تلعب دو ا ر هاما في تنمية الدول المتخلفة و النامية، كما تساهم القروض في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل.[1]

[1]- بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ، ص: 109

المطلب الثاني :معايير منح القروض المصرفية

هناك عدد من النماذج التي تركز عليها أقسام القروض في البنوك للوصول إلى مبادئ ومعايير الإقراض الجيد، ويتميز كل منها بالمزايا المفترضة للمقترض أهم النماذج المصرفية مالي:

أولا– نموذج المعايير الاقراضية المستند C's 5

وتعني أن هناك خمسة عناصر يجب دراستها، تبدأ جميعها بالحرف " C " في اللغة الإنجليزية، وهذه العناصر هي كما يلي:

1– الشخصية(Character):

تشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وشخصية المقترض هي مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة، والصدق، والأمانة، والنزاهة، واذا توافرت في الشخص تجعله مسؤولا عن التزاماته في تواريخ الاستحقاق ومنه التخفيف من مخاطر الإقراض.[1]

2– القدرة على الوفاء (capacity):

باختصار تعني قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالت ا زم بدفع الفائدة، معيار القدرة هو أحد المعايير المهمة التي تؤثر على مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح القرض، رغم أن معيار القدرة يحدد قدرة المقترض على تحقيق الدخل أو الربح، وبالتالي قدرته على إرجاع ما اقترضه من البنك، إلى أن هذه القدرة قابلة للتغيير حسب ظروف المقترض[2].

3- **الضمان (collateral) :**

يقصد به ضمان الأصول التي يقدمها العميل لغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف عن السداد، يحق للبنك التصرف فيها .إنه مرتبط ب أ رس المال وما شابه وعليه، ومن وجهة نظر البنك، نجد أن أفضل ضمان هو الضمان الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة ويمكن تحويله إلى نقود بسهولة.

4– رأس المال (capital):

يعكس أ رس مال العميل قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو ضمان إضافي في حال عجز العميل عن السداد .تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كاف كضمان للقرض .وتعكس درجة ملكية الأصول ذكاء وفطنة وبالتالي كفاءة الشركة المقترضة، بحيث يتم استخدام بعض هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح، وهذا يقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك[3].

5 – الظروف العامة (conditions):

يقصد بها تأثير الوضع الاقتصادي المحيط بالعميل على النشاط المراد تمويله، وكذلك الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الشروط التي تتعلق مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية.[4]

---

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي د راسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 139.

[2]- انس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية د راسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة السورية**، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 42.

[3]- . محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013 ، ص: 76.

[4]- عبد السلام لفته سعيد، علاء إحسان على، **استخدام نموذج C 5 ، في منح الائتمان (نموذج مقترح) ،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 51، 2017، ص: 109.

ثانيا– نموذج معايير الإقراض المبني على طريقة 5P's

يولي هذا النموذج اهتمامًا خاصًا للاقتراض والغرض منه، وتعتمد هذه الطريقة على تحديد والحد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء الشركة في خمسة عناصر رئيسية هي:

1– العملاء(People) :

تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل من حيث تأكيد أهليته القانونية والأخلاقية والإدارية وقدرته على إدارة نشاطه بشكل ناجح، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الحالة الائتمانية العميل واتخاذ قرار ائتماني هي مقابلة العميل، ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد المعلومات والبيانات التي تريد الحصول عليها عن العميل وما هو العمل السابق الذي قام به والمصارف التي تعامل معها، ومن المؤكد أن الائتمان سوف يعتمد على مؤشرات النجاح في هذا العمل لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وفي المقابل علامات الفشل، أو التغيير من وظيفة إلى أخرى بسبب عدم النجاح يعطي انطباعًا يؤدي إلى الحذر في تقييم خط العميل المستقبلي .[1]

2– الغرض من الاقتراض (Purpose):

يشكل ركيزة أساسية تتوصل من خلالها إدارة الائتمان إلى قرار بشأن إمكانية الاستمرار في د راسة الملف أو التوقف عند هذا المستوى من التحقيق ورفض الطلب .إدارة الائتمان، إذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لاحتياجات التمويل التي تتعارض مع سياسة البنك، في هذه الحالة يمكن لإدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك بسبب مركزه من حيث الثقة الافتراضية، بل لأنه طلب يتعارض مع سياسة البنك[2].

3– القدرة على السداد (Payment):

أي قدرة المقترض على الوفاء بتحليل تدفقاته النقدية الواردة من حيث المبلغ والتواريخ، بما في ذلك المدفوعات، والرهن العقار، والإفراج عن رهن العقار، ونقل الملكية، وما إذا كان التمويل من نوع التأجير التمويلي، وغير ذلك من الإجراءات اللازمة التي يجب أن تتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها ومقارنتها بتدفقاتها النقدية إلى الخارج من حيث المبالغ والتواريخ، لأن ذلك يعطي فكرة واضحة عن إمكانية التعرض لضائقة مالية، خاصة إذا كانت التدفقات الخارجة أكبر من التدفقات الداخلة في مواعيد السداد.

4– الحماية (Protection):

وتهدف إلى حماية مصالح البنك وحقوقه المتعلقة بالائتمان المطلوب في حال منحه، يتضمن ذلك الضمانات المقدمة، ومدى ارتباطها بالائتمان المطلوب و مخاطره المتوقعة.

5- **النظرة المستقبلية (Perspective)**:

تكمن أهمية هذا المعيار في تخفيف الشكوك المحيطة بالعملية الاقتراضية، أي استكشاف جميع الظروف البيئية الحالية والمستقبلية المحيطة بالعميل، سواء كانت داخلية أو خارجية، حيث قد تتأثر السياسة الاقت ا رضية للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية، من معدل النمو العام إلى معدل التضخم وأسعار الفائدة.

---

[1]- انس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[2]- محمد عبادى، **تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة 2009/1990**، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 39، الجزائر، 2014، ص : 34.

ثالثا– نموذج القرض المعروف بـ: PRISM

يعتقد بعض الكتاب أن نموذج PRISM هو الأحدث في الصناعة المصرفية في تحليل الاقتراض وقراءة المستقبل، وأنه يعكس مزايا وضعف قدرة العميل، حيث يقوم على القصور والقدرة على الدفع والغرض من الاقتراض والضمانات والإدارة.

1- المتصور (Perspective):

يعني الوعي الكامل بمخاطر القرض والعوائد المتوقعة من القرض، مما يعني القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية لسهم.[1]

2- **القدرة على السداد (Repayment)** :

يقصد بها قدرة العميل على سداد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، من خلال تحديد جودة مصدر السداد المتعلق بالقدرة التشغيلية للعمليات على توليد التدفقات النقدية التي تستخدم لسداد التزاماته.

3- **الغرض من القرض (Intention)** :

ويقصد به تحديد الغرض من القرض المقدم للعميل والذي يشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه، يجب أن يكون الغرض من القرض واضحًا ومحددًا ومفهومًا قبل منح إدارة القرض في البنك المقترض، لأن الأسباب الرئيسية لتعثر القرض هي استخدام المدين للقرض لغرض آخر غير الغرض منه، وهذا يتطلب من البنك م ا رقبة ومتابعة القرض للتأكد من أن المدين يستخدمه للغرض الذي مُنح من أجله.

4- الضمانات (Safeguards):

والمقصود بها تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حال تخلف المقترض عن السداد، وقد تكون داخلية لأنها تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في عقد الإقراض[2].

5- **الإدارة(Management)** :

أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ القرض بالإضافة إلى معلومات عن شخصيات رجال الإدارة المهمين مثل رؤساء الأقسام والدوائر ومتخذي القرار المهمين المحددة وظائفهم في الهيكل التنظيمي لمشروع طالب الائتمان.[3]

---

[1]- عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

[2]- عبدل اللطيف بلغرسة، **المنهل المعرفي في التسيير المصرفي**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007 ، ص : 172.

[3]- محمد عبادى، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

المطلب الثالث :إجراءات منح القروض

تمر عملية منح القروض بعدة إجراءات أهمها:[1]

أولا– دراسة طلبات القروض

يتقدم العميل بطلب للحصول على القرض وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من القرض وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب القرض أو حتى القيام بزيادة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى مقر العميل.

ثانيا– تحليل المركز المالي للعميل

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفي ما إذ كان في وضع يسمح له بالحصول على القرض أم لا.

ثالثا– الاستفسار عن مقدم الطلب

تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح القرض أو رفض الطلب.

رابعا– التفاوض مع العميل

بعد د راسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان، تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

خامسا– طلب الضمان التكميلي

ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

سادسا– توقيع عقد القرض

قد يتفق الطرفان إدارة الائتمان وطالب القرض على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقان، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

سابعا– صرف قيمة القرض

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب القرض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل.

ثامنا– سداد القرض ومتابعته

من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، طبعة أولى، مؤسسة الو راق للنشر والتوزيع ،2004، ص ص: 205-206.

الشكل رقم (01): إجراءات منح القروض

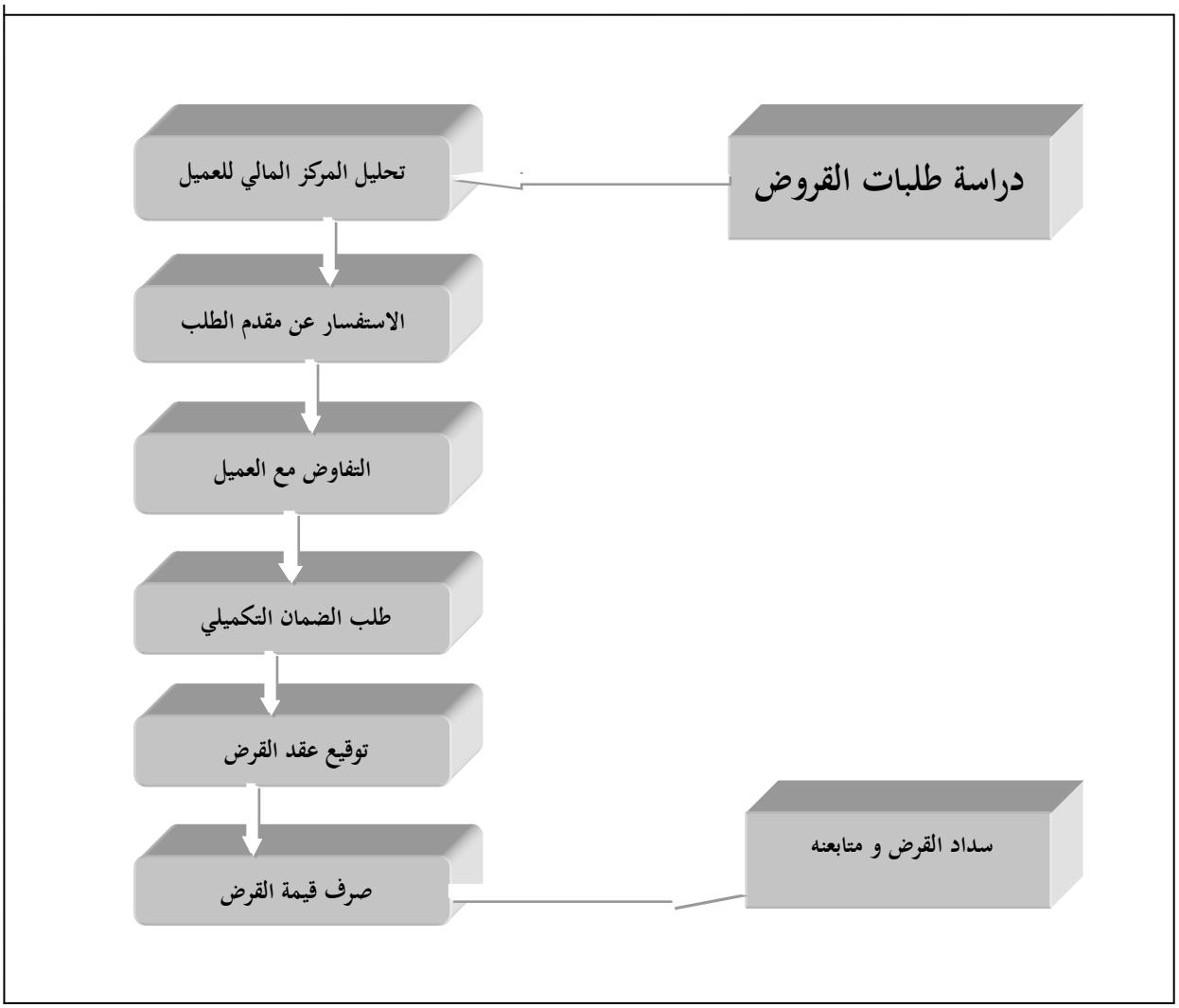

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، طبعة أولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004 ، ص ص : 205-206.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يسعى المكلف بعملية تقييم الأداء المالي (المقيم) في البنوك التجارية إلى إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالبنك، وتحديد طرق علاجها ومتابعة المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك، كما أن نجاح البنوك يتوقف على وجود معايير عالية لتقييم الأداء المالي، وهذا ما يساعد على قياس نشاط البنك وتحسين أدائه، وعليه تم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته، وكذا أهدافه ومراحله ومتطلباته التي إذا توفرت جعلت منه عملية جيدة وذات فوائد على البنك، كما تم إبراز كل من مجالات هذه العملية ومزاياها والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

لقد خصص هذا المطلب لعرض كل من مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي، مع الفصل أولا بين مفهوم تقييم الأداء وبعض المصطلحات المرتبطة به.

أولا– مفاهيم ذات صلة بتقييم الأداء

قبل الشروع في تقديم مفهوم تقييم الأداء يجب الفصل بينه وبين المصطلحات التالية: التشخيص، القياس، متابعة الأداء والتقويم.

1– تعريف عملية التشخيص:

يعرف على أنه عملية تحليل ل وضع البنك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية وغير المالية.[1]

2- تعريف عملية القياس:

يشير هذا المفهوم إلى التعبير عن مستوى الأداء باستخدام الأرقام أو الرموز، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأداء المقاس إن كان تصنيفيا أو ترتيبيا أو فئويا أو نسبيا وهو ما يعرف بمستويات القياس التي تتصف بالهرمية، وذلك من خلال استخدام أدوات القياس المعروفة التي توضح مستوى الأداء المتحقق مقارنة بالمعايير الموضوعة ويطلق على هذه العملية بالقياس (Measurement) حيث أن القياس ضروري لكل من التقييم والتقويم، حيث يوفر قاعدة من البيانات تجمع عادة على طول فترة التقييم(سنة، فصل)...وتكون موثقة عادة فيما يسمى بسجل الأداء التراكمي، إذن فالقياس سابق على التقييم والتقويم.[2]

1- إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص:4

2- إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي –بين النظرية والتطبيق**، طبعة الاولى ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص ص: 115- 116.

3- تعريف عملية متابعة الأداء:

هي عملية تتم بشكل دوري ومستمر للتأكد من أن الذي يتم تنفيذه متفق مع ما هو موضوع في خطة العمل وميزانيته، بمعنى أن هدف متابعة الأداء التأكد من أن الأداء الحالي/الفعلي متفق مع الهدف المستهدف أم لا.

4- تعريف عملية تقييم الأداء:

لغويا يشير مصطلح التقييم إلى إثبات قيمة شيء ما، وتقييم الأداء هي عملية تهدف إلى تحديد إيجابيات وسلبيات أو مناطق القوة والضعف في الأداء الحالي/الفعلي في البنك.[1]

5- تعريف عملية تقويم الأداء:

يتم إجراء متابعة وتقييم الأداء بهدف تقويم الأداء، وتقويم الأداء هو عملية تهدف إلى تدعيم الايجابيات ومناطق القوة في الأداء الحالي/الفعلي، والتغلب على السلبيات ومناطق الضعف في الأداء الحالي/الفعلي، وبالتالي يعتبر تقويم الأداء إحدى وسائل تطوير وتحسين الأداء بالبنك من خلال ما سبق تم استنتاج ما يلي:

- أن عملية التشخيص تعتمد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- تسبق عملية القياس كل من عملتي التقييم والتقويم؛ قياس الأداء هي العملية التي تزود مسؤولي البنك بقيم رقمية فيما يخص أدائه بناءا على معايير الفعالية والكفاءة، وهو ضروري لكل من التقييم والتقويم.
- يتم إجراء كل من عملية متابعة وتقييم الأداء بهدف تقويم الأداء.
- عندما يستخدم لفظ التقييم فهذا يعني تطبيق مفهوم القياس للواقع الحالي بشكل علمي ومدروس، بينما لفظ التقويم هو عملية تصحيح المسارات وتعديلها.
- إن عملية تقييم الأداء تعني إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه أي الإيجابيات والسلبيات، وذلك بمقارنة بما كانت يهدف إليه البنك مع ما حققه.
- عملية التقويم هي عبارة عن عملية اكتشاف الأسباب الحقيقية للانحرافات وتصحيحها بما يتناسب مع الأهداف المسطرة ومتابعة الإجراءات التصحيحية، بحيث لا تتكرر هذه الانحرافات والأخطاء.

ثانيا- تعريف تقييم الأداء المالي

حظي تقييم الأداء المالي بمفاهيم كثيرة، ومن أهمها:

- يعرف تقييم الأداء المالي هو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج أو الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[2].

---

[1]- مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، الطبعة الثانية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص:126 .

[2]- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكر**، الملتقى الوطني تحت عنوان **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المنعقد بجامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، ص : 25.

– كما يعرف تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمالية(الإدارة المالية للبنك) ، ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافه المختلفة [1].

– وأيضا ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين.[2]

– وكذا يعتبر تقييم الأداء المالي جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة.[3]

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي في البنك على أنه عبارة عن عملية فحص دقيق للأداء المالي المحقق من طرف البنك خلال سنة مالية واحدة أو خلال عدة سنوات ومعرفة إذا ما تم تحقيق الأهداف المخطط لها في البداية، وهو أيضا عملية قياس وتشخيص للوضع المالي للبنك، أي عملية الكشف عن الانحرافات المتسببة في النتائج السلبية وتصحيحيها باستخدام طرق معينة ولتجنب حدوثها مستقبلا، واكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتدعيمها، كل هذا يبين بأن تقييم الأداء المالي هو عملية توجه الأداء المالي إلى التحسين المستمر ونحو الأفضل.

ثالثا– أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تبرز أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن إجماله في الأتي:[4]

– يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه.

– يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر فضلا عن مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للبنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار.

بالإضافة إلى:

– يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

– يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

---

[1]- السعيد فرقان جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 ص: 38.

[2]- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004 ، ص :3.

[3]- Michal Gervais, **"Control de gestion"**, Edition économico, Paris, 1997, p104.

[4]- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ، ص: 76.

– يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

– يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

– يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

– يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.

– يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

– يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.

– يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين ح ول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات تقييم الأداء المالي ومراحله

يتم التركيز على كل من أهداف ومتطلبات عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وكذا مراحلها.

أولا– أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالآتي:[1]

– متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدد المحددة لها.

– الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا.

– بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

– تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيء

[1]- نصر حمود فهد مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، طبعة أولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ، ص ص: 30-31.

الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك.

– توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

– تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

ثانيا– متطلبات تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتفاع بدرجة التقييم إلى المستوى من الدقة، والموثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي:[1]

– أن يكون الهيكل التنظيمي للبنك واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينها لتحديد مسؤولياتهم عن النتائج المالية المحققة.

– أن تكون أهداف الخطة المالية بينة وواضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دارسة هذه الأهداف ومناقشتها مع كل المستويات داخل البنك لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.

– أن يتوفر للبنك مقيما للأداء المالي يكون متفهما لدوره قادرا على القيام بهذه العملية بشكل صحيح.

– أن يتوفر للبنك نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة.

– أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعة من طرف الإدارة المالية لمسار عملية تقييم الأداء المالي، واضحة ومنظمة ومتناسقة.

– وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت ايجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام رابطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها.

هذا ويمكن إضافة متطلبات أخرى التي نذكر منها :

– تحسين مصداقية تقييم الأداء ودرجة الوثوق به.

– استخدام العديد من التقنيات بدلا من الاعتماد على تقييم مفرد.

– تدريب المسئولين على تقييم الأداء.

– التركيز في التقييم على معايير خاصة بالعمل.

[1]- حسين الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، طبعة أولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص: 230.

- تحسين وتوفير عملية التغذية العكسية Feedback .
- ربط فرص شغل الوظيفة بنتائج التقييم.

ثالثا– مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء المالي بخمس مراحل الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : مراحل تقييم الأداء المالي

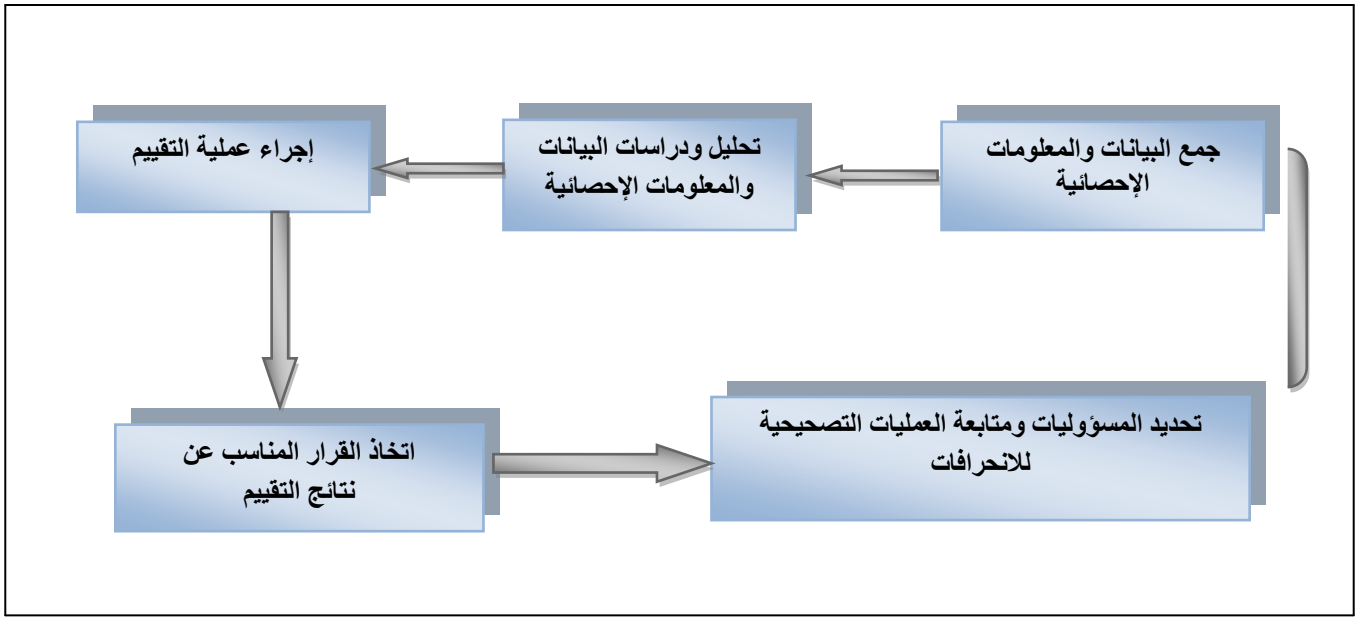

المصدر:

مجيد الكرخي،**"تقويم الأداء باستخدام النسب المالية – 388معيارا لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة"–** طبعة أولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2007 ، ص 39.

يتضح من خلال الشكل أن مراحل عملية تقييم الأداء متسلسلة ومترابطة فيما بينها، نوجزها فيما يلي:

- **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة والتي تستخرج من القوائم المالية المختلفة وعادة ما تكون خلال سنة مالية معينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن النشاط المالي للبنوك المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو بعض البنوك في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- **إجراء عملية التقييم:** باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.
- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** في كون النشاط المالي للبنك المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في هذا النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المالي للبنك نحو الأفضل في المستقبل.
- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** التي حدثت في الخطة المالية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.[1]

[1]- مجيد الكرخي، **مرجع سبق ذكره**، ص:39.

المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك

تمثل عمليات تقييم الأداء المالي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، وتشمل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك المجالات الآتية:[1]

أولا– تقييم أداء البنك كوسيط مالي

ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

– تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال: ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

– مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم.

– مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم م وارده.

– مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد.

– مدى مساهمة نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

– تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال: ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

– مدى التغيير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك؛

– نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك؛

– مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي تحقيق أكبر عائد ممكن، المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للبنك، تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا– تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط إنتاجي يحقق عائدا من خلال العمليات والأنشطة التي يمارسها، أي أن التقييم في هذا المجال يضم المعايير التالية:

– مدى كفاءة البنك في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في البنك، إيرادات العمولات.

– مدى كفاءة البنك في استخدام مدخلاته، ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف أنواع المدخلات.

– معدلات الاستثمار المباشر، والاستثمار في المشروعات الإنتاجية.

– مدى مساهمة البنك في توليد المدخرات.

[1]- سليمان الحمد، **تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2006غير منشورة، ص ص :84-86.

ثالثا– تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين، لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسيا تستخدمه إدارة البنك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير، وتعمل على استخدام سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختبار والتعيين، واستخدام أنشطة تدريبية خاصة تنمي قدرات العاملين في المجالات البنكية كافة.

المطلب الرابع: معايير تقييم الأداء المالي وأساليبه في البنوك التجارية

تعد المعايير والمؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فنجاح هذه العملية يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات، وقدرتها على قياس الأداء المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف مختلف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه البنوك مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات،

أولا– المعايير المستخدمة في تقييم كفاءة الأداء المالي في البنوك التجارية

إن معايير تقييم الأداء المالي كثيرة ومتنوعة إلا أن المهم هو اختيار انسبها التي تعبر بصدق عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية، سواء كانت الأهداف يمكن قياسها كميا أو بالقيمة أو لا يمكن قياسها كالمتعلقة بتطوير الإدارة والعاملين، ويمكن تلخيص هذه المعايير في ما يلي:

1- كفاية رأس المال:

تنبع أهمية أرس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للبنك، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة وتجاوزها، ومن ثم فإن احتفاظ البنوك بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع البنكي ويساهم في تعزيز الثقة به وفي حفظ استقرار النظام المالي ككل ، إذ أن دراسة كفاية رأس المال تسمح بالحكم على مدى قدرة البنك على مواجهة المخاطر المحتملة من خلال رأس المال المتاح وذلك وفق ما تفرضه القواعد المنظمة، ويتم قياس كفاية رأس المال بقسمة رأس المال على المخاطر المرجحة[1].

وعليه يتعين على البنوك امتلاك الإجراءات اللازمة لتقييم متطلبات إستراتيجية المحافظة على مستوى رأس المال الكافي واللازم، وتهتم البنوك المركزية بكفاية رأس المال إذ تحدد نسبة معينة وعلى البنوك التجارية الالتزام بها حماية لأموال المودعين والدائنين.

[1]- هشام حبري، **تسيير رأس المال في البنك - دراسة حالة بنك القرض الفلاحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ، 2006 ، ص:12.

2- كفاءة الإدارة:

وتعني مدى قدرة الإدارة على إنجاز عملها بشكل آمن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة، من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وسلامة ودقة نظم وسياسات العمل.[1]

3- القوة الإيرادية للبنك:

تلعب دورا هاما في التقييم، حيث كشفت الإحصائيات(التي قام بها البنك المركزي) على أن محفظة القروض تولد نحو نسبة 60% إلى 70% من الإيرادات في البنوك التجارية وهو ما يكسب هذه المحفظة أهمية بالغة في أداء وتقييم البنك.[2]

هذا المعيار يتم تحليله وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس مال البنك.

ثانيا- أساليب تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تحتل مراقبة التسيير في الوقت الراهن مكانة هامة داخل البنوك التجارية، نظرا لما تضفيه لرقابة على أداء البنوك من خصائص ومميزات في ظل الظروف الدولية السائدة، وذلك من خلال قدرة هذا النظام(مراقبة التسيير) على ترشيد وتوجيه البنك من خلال كشف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الحلول الممكنة لذلك، وهذا من خلال عدة أساليب وتقنيات(رياضية وإحصائية ومحاسبية وتكنولوجية) ... ، وعليه خصص هذا المطلب لعرض هذه الأساليب بعد تصنيفها أولا إلى: أساليب تقليدية، و أساليب حديثة.

1-الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

ترتكز الأساليب التقليدية لمتابعة وتقييم الأداء المالي على منطق العقد، حيث يتم تحديد الأهداف ثم متابعة وتقييم النتائج، أي أن الرقابة تتم على أساس النتائج، هذه الأخيرة تترجم في صورة أرقام تعبر عن مدى بلوغ الأهداف، وتستعمل في ذلك عدة أساليب من بينها أسلوب التحليل المالي الذي يعتمد التقييم المحاسبي والتحليلي أساسا لمضمونه والوصول إلى نتائج تقييم الأداء المالي، وكذا أسل وب المراقبة بواسطة الموازنات التي تتولى مهمة مقارنة الوضع الحالي بالوضع المقدر.

- التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية، كونه يمثل من جانب مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، ومن جانب أخر تعد أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للبنوك، وتقويم المركز الائتماني لها.

---

[1]- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، طبعة ثانية، مطابع المستقبل، مصر،1999 ، ص: 35.

[2]- فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك –دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي/بنك**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007غير منشورة، ص:61.

– **تعريف التحليل المالي**: يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما يقصد بع عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط البنك، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للبنك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل البنك[1].

– **أهداف التحليل المالي**: توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:[2]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للبنك.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام البنك والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه البنك.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة البنك في الأجل القصير والطويل.

– **أساليب التحليل المالي**: هناك ثلاثة أساليب أساسية يستخدمها المحلل المالي أو مراقب التسيير لدراسة وتحليل الأرصدة المختلفة والنسب التوضيحية التي تربط ما بين الأرصدة المتجانسة، بهدف القيام بتحليل شامل على مختلف المجالات (النشاط، المردودية، النقدية، الهيكلة) ...وهي:

– **التحليل الاتجاهي**: يكمن التحليل الاتجاهي في دراسة الأرصدة والنسب على مدى دورات متعددة حيث يهدف التحليل المالي في غالب الأحيان إلى دراسة الماضي لتشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويقتضي بالضرورة دراسة على مدى دورات مختلفة تسمح باستنتاج التوجهات والتطورات.

– **التحليل المقارن**: هذا الأسلوب يستدعي مقارنة الأرصدة والنسب الخاصة بالبنك، مع نفس النسب والأرصدة والنسب التابعة لبنك أخر مشابه للبنك محل الدراسة، فمن خلال هذه المقارنة يمكن تقييم فعالية البنك نسبيا مع بنوك مماثلة له.

– **التحليل المعياري**: يرتكز التحليل المعياري على مقارنة بعض الأرصدة والنسب للبنك محل الدراسة مع بعض القيم والمعدلات المعيارية المتعارف عليها في مجال التحليل المالي[3].

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، طبعة ثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 39.
[2]- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص ص: 21- 22.
[3]- ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر)** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 136-137.

– **استعمالات التحليل المالي:** يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء البنوك موضع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعماله لخدمة أغراض متعددة أهمها[1]:

– **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض(المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

– **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية والتي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

– **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن الاندماج تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو إحداهما.

وفي حالة رغبة البنك بشراء مؤسسة (بنك) أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع بنفس عملية التحليل من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

– **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية البنك، وكفاءته في إدارة موجوداته وتوازنه المالي، وسيولته والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها ببنوك أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالبنك مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

– **التخطيط:** تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل بنك وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها الأسواق، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء البنك المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق له.

على الرغم من أهمية التحليل المالي إلا أن نتائجه يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب أخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

[1]- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل، الأردن، 2000، ص ص: 267- 281.

- **الموازنات التقديرية:**

يقوم البنك بوضع مجموعة من الخطط لمختلف أوجه النشاط فيه، يتم على أساسها تحديد الأهداف بصورة كمية وقيمية، وتعتبر كمعيار لتقييم النتائج ومقياس للأداء بعد الحصول على نتائج فعلية، وفي هذا الإطار تعد الموازنات التقديرية أهم وسيلة لتحقيق هذا الغرض.

– **تعريف الموازنة التقديرية:** يمكن تعريف الموازنة على أنها عبارة عن خطة مالية قصيرة المدى، تتضمن توزيعا للموارد مرتبطا بالمسؤوليات المحددة من أجل تحقيق الأهداف التي يطمح إليها البنك، ويجب أن تكون الموازنة مرفوقة بمخطط عمل نوعي ويتضمن تواريخ إنجاز النشاطات[1].

– **أنواع الموازنات البنكية والمالية:** تتضمن نوعين هما:

– **موازنة الاستغلال للمؤسسات البنكية والمالية:** وتتكون من التكاليف ونواتج الاستغلال التالية :المصاريف البنكية، تكاليف النشاط، مصاريف متنوعة، نفقات استثنائية.

بالنسبة للتكاليف تنقسم إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، أما بالنسبة لنواتج الاستغلال فهي تتمثل في النواتج البنكية ونواتج الاستغلال الأخرى بالإضافة إلى نواتج متنوعة.

– **موازنة الاستثمار للمؤسسات البنكية والمالية:** تضم موازنة الاستثمار النفقات الخاصة بالحيازة على الممتلكات والمصاريف المتعلقة به، وهي تبين لنا المقاصد المستقبلية للبنك مثل النمو والتوسع أو الاستقرار.

– **وظائف الموازنات التقديرية:** يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للموازنات التقديرية في الآتي:

– **التخطيط:** من خلال توجيه موارد البنك، حيث يتم ترجمة خطط وأهداف البنك بصورة كمية، مما يساعد على توقع وتجنب المشاكل غير المتوقعة وغير المنتظرة.

– **الرقابة وقياس الأداء:** يمكن استخدام الموازنة التقديرية لتقييم وقياس الأداء الفعلي مقارنة مع الأهداف المحددة مسبقا.

– **الاتصال والتنسيق:** من خلال تشجيع الاتصال بين أقسام وأفراد البنك، وتسهيل التنسيق بين وظائف البنك، مما يؤدي إلى التكامل بين الأنشطة لتحقيق خطة البنك الشاملة.

– **التحفيز:** يمكن أن تستخدم الموازنات التقديرية كوسيلة لتحفيز الأفراد وحثهم على تحقيق أهداف البنك من خلال توجيههم لتحقيق الأهداف الرقمية التي تتضمنها تلك الموازنات على أن تكون تلك الأهداف طموحة وواقعية في آن واحد.

[1]- Nobert Guedj, **"Le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l'entreprise"**, 3éme Edition, Edition d'organisation, Paris, 2000, p254.

– **مراحل إعداد الموازنات التقديرية**: يمكن تلخيص المراحل التي تمر بها عملية إعداد الموازنة التقديرية فيما يلي[1]:

– توضيح الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنك.

– جرد الموارد المالية والفنية والبشرية للبنك.

– توضيح العوامل الخارجية للبنك (الظروف الآنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المنافسة المحلية والوطنية والدولية، معدل التضخم). ومن هذه المراحل يتم ما يلي:

– تشكيل الأهداف الطويلة الأجل للبنك.

– تشكيل الأهداف قصيرة الأجل.

– إعداد السياسات والوسائل لأجل تحقيق الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل (سياسة البحث والتنمية، السياسة التوسع، سياسة التسعير) .

– تحديد المسؤوليات داخل البنك مع الوصف الدقيق لكل المهام.

– تعيين لجنة الموازنة ويجب أن يكون دورها وظيفيا فقط، ومتكونة من أشخاص ذوي المستويات الإدارية العالية، ويجب أن يكون من بينها المراقب المالي، كما يجب أن تكون المصالح ممثلة في هذه اللجنة.

– إشعار كل الأشخاص الذين لهم مسؤولية على مركز تكلفة أو مركز ربح، بأهداف أو بسياسات البنك.

– قبول أهداف وسياسة المؤسسة من طرف المسؤولين المكلفين بتطبيقها.

ثالثا– الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

أدى التغير الجذري في بيئة عمل البنوك التجارية، إلى تغير جذري ليس فقط في أساليب التقييم بل في محتوى الأداء ذاته، ومن ضمن أكثر الأساليب الحديثة شيوعا والتي تعتمد التقييم الاقتصادي عموما والمالي خصوصا نذكر: بطاقة الأداء المتوازن.

– **بطاقة الأداء المتوازن**: إن البنوك تتأثر بالتغيرات الكبيرة في البيئة المحيطة والضغوطات التي تعاني منها الأمر الذي دفعها لتغيير أسلوب عملها في كافة المجالات وبالتالي تتغير كافة الوسائل والأدوات التي تتضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وبالتالي تطوير أدوات وأساليب تقييم أدائها بما يتناسب مع هذه المتغيرات خاصة وأن المعايير المالية لم تعد كافية لوحدها في عملية التقييم، مما حث على البحث عن مقاييس إضافية غير مالية تعطي إجابات متعلقة بالجودة والمنافسة والعمليات، لذا تم اللجوء إلى نموذج شامل لتقييم الأداء يجمع بين المقاييس المالية وغير المالية ما يعرف ببطاقة الأداء المتوازن التي سيتم التعرف عليها من خلال التعرض إلى كل من تعريفها، أهميتها، أبعادها والمشاكل التي تواجهها.

– **تعريف بطاقة الأداء المتوازن**: يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة البنك على ترجمة رؤيته واستراتيجياته إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة، وذلك من خلال

[1]- محمد فركوس، **الموازنات التقديرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ، ص: 13.

الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع البنوك من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية[1].

– **توضيح وترجمة رؤية وإستراتيجية البنك:** حيث يتم ترجمة إستراتيجية البنك إلى أهداف ويتم تحديد السوق وقطاع العملاء الذي سيقوم البنك بخدمتهم، وذلك حتى تتحقق هذه الأهداف،كما يحدد البنك أهداف وقياسات كل من النجاح المالي والعمليات الداخلية و العملاء والتعلم والتطور، حيث تحدد في كل جانب ما المطلوب عمله على وجه التحديد؛

– **توصيل وربط الأهداف الإستراتيجية والقياسات المطبقة:** يجب إعلام جميع العاملين بالأهداف الرئيسية التي يجب تنفيذها حتى تنجح الإستراتيجية، بما ييسر على العاملين فهم واستيعاب الدور المنتظر منهم القيام به حتى تتوافق أهدافهم الفرعية مع الهدف الإستراتيجي؛

– **التخطيط ووضع الأهداف وترتيب المبادرات الإستراتيجية:** يظهر أفضل تأثير لقياس الأداء المتوازن عندما يتم توظيفه لإحداث تغيير تنظيمي، ولذلك يجب أن يضع المدراء التنفيذيون الأهداف في الجوانب الأربعة، ومن خلال العلاقات السببية في البطاقة تصبح الإمكانات المطلوب تحقيقها مترجمة إلى أداء مالي؛

– **تقييم الإستراتيجية:** تساعد في كشف الإختلالات التي تنتج عن تطبيق الإستراتيجية، ووضع الحلول المساعدة على تحقيق الأهداف، كما تساعد في تحديد المعايير الواجب تقييمها لتحديد الانحراف الحاصل.

– **أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:** يتكون مدخل بطاقة الأداء المتوازن من الأبعاد الآتية:[2]

– **البعد المالي:** تمثل نتائج هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف علي مستوي الأرباح المتحققة لإستراتيجية البنك بالعمل علي تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع مستويات التكاليف للبنك المنافس، ويشتمل على مجوعة من مقاييس التقليدية لقياس الأداء المالي.

– **بعد العمليات الداخلية:** يقصد به جميع العمليات والأنشطة والفعاليات الداخلية التي تتميز بها البنك عن غيره من البنوك والتي من خلالها يتم مقابلة رغبات العملاء والمالكين.

– **بعد العملاء:** يعرف بأنه قدرة البنك على الإيفاء بمتطلبات وحاجات العملاء بتقديم سلع وخدمات ذات قيمة وجودة عالية تنال رضاهم وتلبي طموحهم ورغباتهم.

– **بعد النمو والتعلم:** يعرف بأنه قدرة البنك في تطوير قدرات العاملين وتشجيع نظم الابتكار داخله كونهم البنية التحتية له والتي تعمل على بناءه وتطويره في الأجل الطويل.

– **بعد الأداء الاجتماعي:** يعرف بأنه مجموعة من المبادرات التي يقوم بها البنك تجاه المجتمع بتقديم خدمات في الرعاية الاجتماعية ومجالات الصحة والتعليم وتأهيل البنية التحتية.

---

[1]- نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية –منظور متعدد الأبعاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، ص:43.

[2]- معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، فتح الرحمن الحسن منصور، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، ا لعدد 02 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015 ،ص:67.

– المشاكل التي تواجه بطاقة الأداء المتوازن: من بين المشاكل التي تواجه بطاقة الأداء المتوازن نذكر:

– مشاكل تتعلق بترتيب المقاييس بشكل يتناسب ويتسق مع الاستراتيجيات الموضوعة.

– عدم تفعيل المقاييس في المستويات الإدارية العليا.

– معظم المكافآت التي تضعها الإدارة مرتبطة بالمقاييس المالية فقط.

– معظم الأهداف تتحدد بشكل اعتباطي دون أن تؤخذ أمور أخرى بالاعتبار.

في الأخير يمكن القول أن بطاقة الأداء المتوازن من أحدث وربما يعتبرها البعض من أفضل أساليب وتقنيات تقييم أداء المؤسسات، غير أنها مثل غيرها من الأدوات لها مزايا وعيوب، ولها مؤيدون ومعارضون أو ناقدون، وهي مازالت تخضع لتطوير مستمر، وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن بطاقة الأداء المتوازن لا تحل كل مشكلات أداء وتطوير المؤسسات، ولكنها وسيلة حديثة مساعدة، فهي تحدد مؤشرات الأداء، وبالتالي تساعد على تحقيق الإستراتيجية وتطوير الأداء.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي وفق معيار جودة الأصول

تعتبر الوظيفة الائتمانية في المصارف التجارية من أهم الأعمال المصرفية عرضة لعديد المخاطر والتي تنشأ نتيجة توفير القروض والعقود لدعم التزامات العملاء أو الزبائن، وتختلف حدتها وقوة تأثيرها من بنك لآخر بحسب القدرة على التنبؤ بها والأساليب والإجراءات الوقائية المتخذة لمواجهتها، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المصارف وفشلها ودخولها في أزمات، وجود إدارة سيئة للمخاطر الناتجة عن الوظيفة الائتمانية سنتعرض في هذا المطلب إلى مفهوم المخاطرة الائتمانية وأهم صورها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة.

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها:

المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية[1] .

وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[2].

[1]– حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 174.

[2]– ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص: 444.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ثانيا– مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

– المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية: Risque Non Systématique

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

– المخاطر العامة "المخاطر النظامية: Risque systématique

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية[1].

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع .

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع .

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية :

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

[1]– منير ابراهيم هندى، **إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000 ، ص: 227.

والشكل التالي يوضح مصادر المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع :

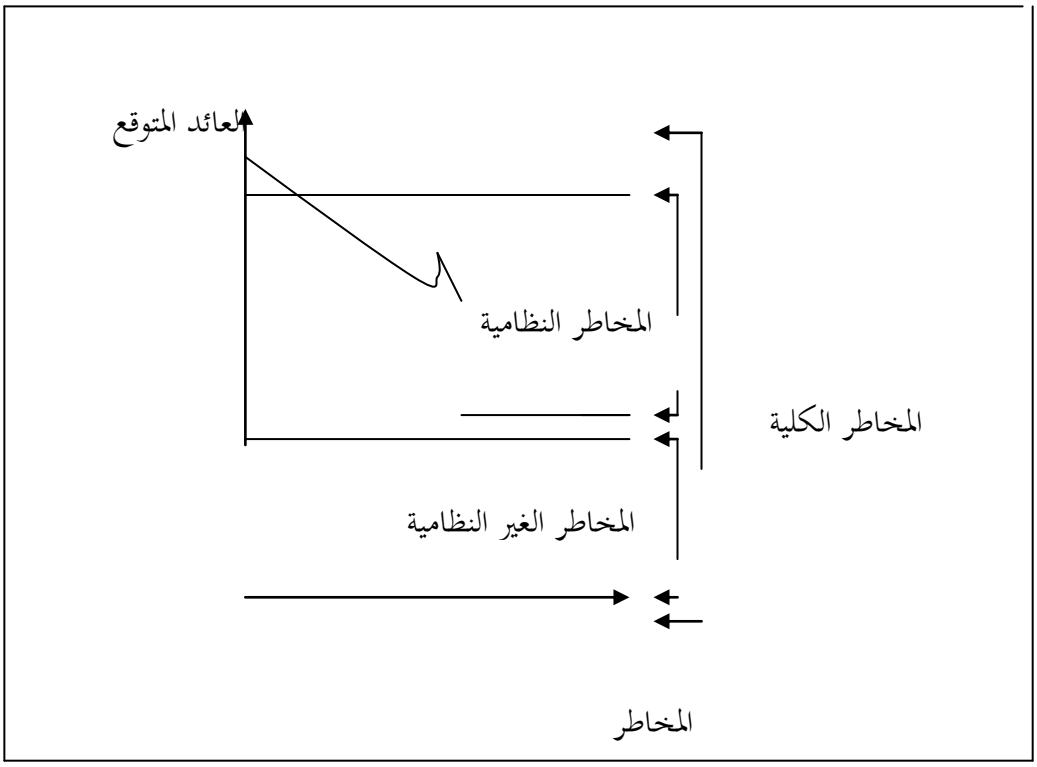

ثالثا– أهم المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيمايلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها .

– المخاطر الائتمانية:

– مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[1]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

[1]– حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة– مخاطر– تقنيات**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان2005 ،ص: 7.

✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

– **مخاطر التسعير**: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي .

– **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل**: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

– **مخاطر تقلب أسعار العملات**: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

– **مخاطر التنفيذ**:[1] من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .

– **مخاطر الأخطار والتبليغ**: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة .

– **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان**: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .

[1] – سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ، ص: 153.

– **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:[1]

– عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 %مثلا كحد أقصى.

– ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية.

– يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.

– يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.

– يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات .

تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

– **مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

– **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات .

– **مخاطر الربحية مقابل الأمان:** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .

– **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر[2]:

- خطر بشري: يتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.
- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

[1] – **مرجع سابق**، ص: 156.

[2] – طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات–بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 244.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق[1].

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

– **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

– **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات ، الأوراق التجارية ، الأوراق المالية ، التنازلات .

– **مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

* **العملاء:** عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى .

* **النشاط:** في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .

* **الضمانات:** يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

* **الاستحقاقات:** إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

* **المخاطر السياسية والقانونية:** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة[2].

[1]– عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ، ص: 283.

[2]– ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص: 449.

– أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .
- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :

– نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .

– توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .

– نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة .

– بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات

– البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة .

– بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)

– نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة

– نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية .

– نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .

– نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .

– إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .

وفيمايلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية –إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	–إجمالي الأصول / عدد العاملين –مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	–حقوق المساهمين / إجمالي الأصول –الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة –القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد– إدارات– شركات– بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 239.

المطلب الثاني : إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

انطلاقا مما ما سبق ذكره بالنسبة للمخاطر الائتمانية وكيفية قياسها والتحكم فيها فإنه من الضروري أن تتولى الإدارة المركزية للمخاطر بالبنك الإشراف عليها والعمل على الحد والتخفيف منها لتعديل المسار الائتماني وضمان الأداء المصرفي، وفيما يلي عرض لكيفية تسيير المخاطر وإدارة القروض المتعثرة.

أولا– إدارة المخاطر بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها.

فالهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية[1]:

* أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

[1]– حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص: 9.

- تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي .
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة[1] .
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية .
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها .
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ثانيا– مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية[2].

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كمايلي :

- **المنهج الأول:** ويعرف بـ " المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .
- **المنهج الثاني:** ويعرف بـ "المنهج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان .

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من :

- ✓ إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث .
- ✓ تركز المخاطر .
- ✓ قياس المخاطر .

[1]– نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية** – واقع وتحديات– جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004 ، ص: 470.

[2]– محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ، ص: 38.

✓ مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

وفيمايلي نتناول كيفية تسيير المخاطر الائتمانية وتدنية مخاطر القروض المتعثرة:

- **تسيير المخاطر الائتمانية:**

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في[1]:

- الاختيارية أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.
- وضع حد للمخاطر وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- التنوع وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك .

– الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

– **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

– **المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :

✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك .

✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه .

✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1]– نعيمة بن العامر، **مرجع سابق**، ص: 467.

- **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر[1].

- **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

2- الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- **طلب الضمانات الملائمة:** تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

– **الضمانات الشخصية:** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم[2]:

– **الكفالات:** الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .

– **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .

– **تأمين الاعتماد:** هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين .

– **الضمانات الحقيقية:** ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار[3] :

---

[1]- أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000، ص: 38.

[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص: 166- 165.

[3]- **مرجع سابق** ، ص: 168.

- ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان .
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى .

- **الحد من التركز الائتماني:** يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال[1]:
  - تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية .
  - طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الامور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة .

- كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة المصرفية ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة

– الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية .

1– الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني : بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:
  - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
  - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
  - وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، 1998، ص ص: 73-72.

المطلب الثالث: تقييم جودة الاصول في الفجص المصرفي

– مقدمة لتقييم الاصول في الفحص المصرفي

يعد تقييم جودة الاصول للبنوك جانبا مهما من الفحص المصرفي، لأنه يوفر نظرة ثاقبة على الصحة والاستقرار العام للمؤسسات المالية، تشير جودة الاصول إلى تكوين وأداء محفظة قروض البنك بما في ذلك مستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بأصوله، يمكن للفاحصين تحديد أي نقاط ضعف قد تؤثر على قدرتها على توليد الدخل والحفاظ على كفاية رأس المال.

عند تقييم جودة الأصول في الفحص المصرفي من الضروري النظر في وجهات نظر مختلفة لاكتساب فهم شامل من وجهة نظر البنك، تعكس جودة الأصول ممارسات الاقراض واستراتيجيات إدارة المخاطرة ومعايير الائتمان الائتمانية يسمح فحص جودة الأصول للمنظمين بتقييم ما إذا كان البنك يحافظ على ممارسات الاقراض الحكيمة أو إذا كانت هناك علامات على الافراط في المخاطر.

من منظور المقترضين يضمن تقييم جودة الاصول أن تقدم البنوك القروض بمسؤولية ونزيهة، أنه يساعد على حماية المقترضين من ممارسات الإقراض المفترس ويضمن الحصول على ائتمان بأسعار معقولة على سبيل المثال، إذا كان لدى أحد البنوك نسبة مئوية عالية من القروض غير العالية فقد يشير ذلك إلى أن المقترضين يكافحون لسداد ديونهم مما يؤدي إلى ضائقة مالية للأفراد أو الشركات.

لتوفير معلومات متعمقة حول تقييم جودة الأصول في الفحص المصرفي، بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها:[1]

- **تصنيف القرض:** تصنف البنوك قروضها بناءا على جدارة الائتمان وحالة السداد يساعد هذا التصنيف الفاحصين على تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بأنواع مختلفة من القروض على سبيل المثال تشير القروض المصنفة على أنها دون المستوى المطلوب أو المشكوك فيها إلى مخاطر الإئتمان العالية مقارنة بتلك المصنفة على أنها أداء.
- **القروض غير العاملة:** هي قروض حيث فشل المقترضون في تحقيق الفائدة المجدولة أو المدفوعات الرئيسية لفترة محددة يمكن أن تكون المستويات العالية من مؤشرا على سوء جودة الأصول وخسائر الائتمان المحتملة للبنوك، يقوم الفاحصون بتحليل الاتجاهات لتحديد أي مخاطر أو نقاط الضعف الناشئة في محفظة قروض البنك.
- **توفير خسارة القرض:** تخصص البنوك أحكاما لتغطية الحسائر المحتملة من القروض التي قد تتخلف عن السداد يعد التزويد الكافي أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار المالي وضمان أن يكون لدى البنوك مخازن رأسمالية كافية لاستيعاب خسائر الائتمان المحتملة يقوم الفاحصون بتقييم ماإذا كانت أحكام خسارة

[1] - Noel J. Pajutagana, Camels Rating System, supervision and examination sector Department of Rural Banks, 1999, p:7.

القروض الخاصة بالبنك كافية بناءا على خبرة الخسارة التاريخية والظروف الاقتصادية وجودة محفظة القروض الخاصة به.

- **فهم أهمية جودة الاصول في الفحص المصرفي**[1]:

عندما يتعلق الأمر بتقييم الصحة المالية واستقرار البنك لا يمكن للمرء التقليل من أهمية جودة الاصول تشير جودة الأصول إلى تكوين وأداء محفظة قروض البنك بما في ذلك مستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بأصوله إنه حاسم يقوم الجهات التنظيمية والفاحصين بتقييم شامل خلال الامتحانات المصرفية لضمان سلامة وسلامة المؤسسات المالية من منظور المنظمين والفاحصين يوفر تقييم جودة الأصول رؤى قيمة في ممارسات إدارة المخاطر للبنك ومعايير الاكتتاب الائتماني والقوة المالية الشاملة من خلال فحص جودة أصول البنك يمكن للمنظمين قياس قدرته على تحمل الانكماش الاقتصادي والخسائر المحتملة وضغوط السيولة علاوة على ذلك يساعد فهم جودة الاصول المنظمين على تحديد أي نقاط ضعف محتملة أو نقاط ضعف محتملة ضمن محفظة قروض البنك التي قد تشكل مخاطر على استقرارها، من جهة نظر المودع تعد جودة الاصول أمرا بالغ الأهمية لأنها تؤثر بشكل مباشر على سلامة أموالها قد يكون لدى البنك الذي يتمتع بجودة الأصول الضعيفة احتمالية أعلى من تجربة التخلف عن سداد القروض أو الشطب مما يؤدي إلى ضائقة مالية أو حتى فشل يعتمد المودعون على البنوك لإدارة أموالهم بحكمة وحمايتهم من المخاطر غير الضرورية لذلك يعد تقييم جودة الأصول أمرا ضروريا للمودعين لاتخاذ قرارات مستنيرة حول مكان تكليف أموالهم للتعمق أكثر في أهمية جودة الأصول في الفحص المصرفي لابد من التطرق إلى بعض الجوانب الرئيسية تتمثل في:

- **تصنيف القروض:** يقوم المنظمون بتصنيف القروض بناءا على جدارة الإئتمان وإمكانية السداد يساعد نظام التصنيف هذا في تحديد القروض المضطربة التي تتطلب تدقيقا أوثق على سبيل المثال: القروض غير العالية هي التي فشل فيها المقترضون في إجراء مدفوعات مجدولة لفترة طويلة تشير المستويات العالية من NPLS إلى ضعف جودة الاصول وقد تشير إلى عدم كفاية إدارة مخاطر الإئتمان من قبل البنك
- **التزويد:** وضعت البنوك جانبا أحكاما كاحتياطات ضد الخسائر القروض المحتملة يعد التزويد الكافي أمرا بالغ الأهمية لضمان حصول البنك على أموال كافية لتغطية الخسائر المحتملة الناشئة عن محفظة القروض الخاصة به قد يشير التزويد غير الكافي إلى نقص الحكمة في إدارة مخاطر الإئتمان ويمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي للبنك.
- **مخاطر التركيز:** ينظر تقييم جودة الاصول أبضا في تركيز القروض داخل قطاعات أو صناعات محددة يزيد التركيز العالي للقروض في قطاع معين من تعرض البنك إلى الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على هذا

[1]- شاهين علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2002، ص:27.

القطاع على سبيل المثال إذ كان لدى البنك جزء كبير من محفظة القروض المخصصة لقطاع العقارات وهناك انكماش في سوق الاسكان.

المطلب الرابع: المؤشرات الرئيسية لتقييم جودة الأصول في البنوك[1]:

عند تقييم الصحة العامة والاستقرار للبنك فان أحد الجوانب الحاسمة التي يفحصها المنظمون والمستثمرين عن كثب هو جودة الاصول، تشير جودة الاصول إلى تكوين أداء محفظة القروض للبنك وكذلك الجدارة الائتمانية الاجمالية لمقترضوها تشير جودة الاصول القوية إلى قدرة البنك على إدارة المخاطر بفعالية وتوليد أرباح مستدامة من ناحية أخرى يمكن أن يكون تدهور جودة الاصول علامة تحذير على على الضيق المالي المحتملة أو عدم الاستقرار داخل المؤسسة. يتطلب تقييم جودة الأصول تحليلا شاملا لمختلف المؤشرات الرئيسية التي توفر رؤى من وجهات نظر مختلفة تساعد هذه المؤشرات المنظمين والمستثمرين على قياس مستوى المخاطر المرتبطة بمحفظة قروض البنك وتحديد المجالات المحتملة المثيرة للقلق فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية المستخدمة عادة لتقييم جودة الأصول:

- **القروض غير المنفذة:** هي قروض حيث فشل المقترضون في تحقيق الفائدة المجدولة أو المدفوعات الرئيسية لفترة محددة يمكن أن تكون المستويات العالية من NPLS إلى مخاطر الائتمان المحتملة وقد تشير إلى عدم كفاية معايير الاكتتاب أو التحديات الاقتصادية في بيئة التشغيل للبنك على سبيل المثال إذا كان لدى البنك عددا كبيرا من الرهون العقارية بسبب الانكماش الاقتصادي فقد يشير إلى نقاط الضعف في سوق الاسكان أو ممارسات الاقراض السيئة
- **احتياطات خسارة القرض:** تمثل احتياطات خسارة القرض الأموال التي تخصها البنوك لتغطية الخسائر المحتملة من القروض السيئة تظهر الاحتياطات الكافية الحكمة في إدارة المخاطر وتوفير سادة ضد التخلف عن سداد القروض غير المتوقعة قد تشير الاحتياطات غير الكافية إلى أن البنك غير مستعد بشكل كاف للخسائر المحتملة مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.
- **صافي الرسوم:** تشير صافي الرسوم إلى القروض التي تعتبر غير قابلة للتحصيل ومشترا كخسائر بعد استنفاد جميع جهود التجميع المعقولة تساعد مراقبة صافي الرسوم على تقييم فعالية ممارسات إدارة مخاطر الائتمان للبنك تشير نسبة الشحن الصافية المرتفعة إلى ضعف معايير الاكتتاب أو مراقبة القروض غير الكافية في حين تشير النسبة المنخفضة إلى محفظة قروض أكثر صحة.
- **تركيز القرض:** يشير تركيز القرض إلى مدى تعرض محفظة قروض البنك لصناعات أو قطاعات أو مناطق جغرافية محددة يمكن أن يزيد التركيز المفرط على الضعف للانكماش الاقتصادي أو المخاطر الخاصة بالقطاع على سبيل المثال إذا كان لدى أحد البنوك جزء كبير من قروضه المخصصة لقطاع العقارات وأن هذا القطاع يختبر انكماشا فقد تتأثر جودة أصول البنك سلبا.

1- نفس المرجع السابق، ص:28

- **تقييم الضمانات وجودة القروض:**

يعتبر تقييم الضمانات دا أهمية خاصة بالنسبة للقروض المضمونة حيث يوفر المقترض أصلا كضمان في حالة التخلف عن السداد يمكن للمقرض الاستيلاء على الضمانات لاسترداد مبلغ القرض المستحق وبالتالي فإن قيمة وحالة الضمان تلعب دورا هاما في تقييم جودة القرض.

يقوم المقرضون عادة بتقييم الضمانات عن طريق إجراء تقييمات لتحديد قيمتها السوقية، يأخذون في الاعتبار عوامل مثل عمر الأصل وحالته وتفرده على سبيل المثال، قد يقوم المقرض بتقييم بالعقار بناءا على موقعه وحجمه وجودة البناء والمبيعات المماثلة في المنطقة.

- **التوثيق وجودة القروض:**

يعد التوثيق المناسب أمرا بالغ الأهمية لتقييم جودة القروض لأنه يضمن الشفافية ويقلل من فرص الاحتيال.

يطلب المقترضون من المقترضين تقديم مستندات مختلفة، مثل بيانات الدخل والاقرارات الضريبية والبيانات المصرفية وإثبات الهوية للتحقق من معلوماتهم المالية، يقوم المقرضون بمراجعة هذه المستندات بعناية لتقييم الاستقرار المالي للمقترض وقدرته على سداد القرض تثير الوثائق غير الكاملة أو المزورة إشارات حمراء مما يشير إلى إرتفاع خطر التخلف عن السداد.

- **الاستنتاج وأفضل الممارسات لتقييم جودة القروض:**

يعد تقييم جودة القروض عملية حاسمة بالنسبة للمقترضين لتقييم المخاطر المرتبطة بالاقراض من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية مثل درجة الائتمان ونسبة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة تاريخ التوظيف وتاريخ الدفع وتقييم الضمانات والوثائق يمكن المقضين اتخاذ قرارات مستنيرة وتقليل فرص التخلف عن السداد.

ولضمان التقييم الفعال لجودة القروض ينبغي للمقرضين:

- وضع معايير واضحة لكل مؤشر رئيسي واستخدامها بشكل متسق عبر طلبات القروض.
- مراقبة وتحديث نماذج تقييم المخاطر بشكل مستمر لتعكس ظروف السوق المتغيرة.
- تنفيذ عمليات تحقق قوية لضمان دقة معلومات المقترض.
- القيام بمراجعة وتحديث سياسات وإرشادات الاقراض بانتظام لتتوافق مع أفضل ممارسات الصناعة، ومن خلال اتباع أفضل الممارسات هذه يمكن للمقرضين تحسين عملية تقييم جودة القروض وأتخاذ قرارات الاقراض السليمة، وبشكل عام يعد تقييم جودة القروض عملية متعددة الأوجه تتطلب تقييما شاملا لمختلف المؤشرات ومن خلال النظر بعناية في هذه المؤشرات الرئيسية يمكن للمقترضين اتخاذ قرارات مستنيرة، وتخفيف المخاطر والمساهمة في الاستقرار العام لصناعة الاقراض.

خلاصة الفصل الأول

من خلال كل ما تم التعرض إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى أن الأداء المالي يعد أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات المهمة في البنك والتي تعمل على توجيهه نحو المسار الصحيح، حيث أن عملية تقييم الأداء تساعد البنوك في الوصول إلى النتائج المرجوة، وقد أصبحت هذه العملية من الضروريات الحيوية في البنوك للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة لها، إذ من خلالها يعاد النظر في الأهداف والمؤشرات والمعايير المعتمدة، وذلك للوقوف على التجاوزات الحاصلة، وإعادة فحص المعلومات والبيانات التي تمخضت من عملية التقييم للاستفادة منها في رسم ووضع الخطط المستقبلية وجعل البنك في وضع يسمح له باتخاذ قرارات موضوعية ودقيقة وللرفع من كفاءة أدائه.

الفصل الثاني:
تقييم الأداء المالي وفق جودة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

تمهيـــــــــــــد:

بعد عرض الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة، سيتم في هذا الفصل إسقاط هذه المفاهيم النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488- BADR من خلال عملية إستطلاع على عينة من موظفي البنك ومنه سنتناول في الدراسة التطبيقية المباحث التالية:

- تقديم عام حول البنك محل الدراسة
- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

إن بنك الفلاحة والتنمية بنك عمومي يهتم بالإشراف والتكفل بالقطاع الفلاحي، واستطاع أن يفرض وجوده على ساحة مصرفية ويتأقلم مع التحولات الاقتصادية من خلال الإصلاحات والتعديلات التنظيمية والهيكلية التي شهدها خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض10/90، الذي فتح المجال أمامه للانتقال من طابع التخصص إلى طابع البنك الشامل.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، واهم المهام والأهداف التي يسعى لتحقيقها، وذلك من خلال النقاط التالية[1]:

أولا– نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منشأة مالية وطنية، له صفة البنك التجاري، وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86 /106 المؤرخ في 13 مارس 1982 في أطار سياسة تبنتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي، وفي الواقع تأسس أثناء إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي احتكر عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ نشأته، حيث قررت السلطات العمومية إنشاء مؤسسة مالية بنكية متخصصة هدفها الرئيسي هو التكفل والإشراف على عملية تمويل وتشجيع التنمية الريفية.

وتطبيقا للقانون رقم 01/88 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية إضافة إلى المرسوم رقم 101/88 المؤرخ في 16 ماي 1988 تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة مساهمة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما تم رفع راسماله إلى 33 مليار دج، وهو يتفرع حاليا إلى 296 وكالة تتضمن 39 مديرية جهوية موزعة على المستوى الوطني، ويلعب البنك دورا هاما في تطوير القطاع الفلاحي في بلادنا عن طريق تمويل نشاطاته المختلفة، وكذا للصناعات التحويلية المرتبطة به مع تمويل المهن الحرة والمنشآت الريفية. وإضافة إلى ما سبق يقوم البنك المدروس بالعمليات التالية:

- تمويل الاستغلاليات الفلاحية التابعة لقطاع الدولة (المزارع، التعاونيات).
- مساعدة القطاعات ذات الصلة بالفلاحة ماليا.
- منح القروض طويلة الأجل والمخصصة لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية.
- جمع الودائع متوسط وقصيرة الأجل.
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات صلة بالمنتجات الغذائية.

وبعد صدور قانون 90 / 10 لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصا فقط في المهام الفلاحية بل تعدتها إلى مهام أخرى في إطار السعي لتعظيم الربح.

[1]- معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488-

ثانيا– التطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) خلال مسيرة تطوره بمجموعة من المراحل لعل من أهمها مايلي:

- **الفترة ما بين 1982 – 1990**: سعى البنك لإثبات وجوده من خلال التوسع وتأسيس عدة فروع تابعة له.
- **الفترة ما بين 1991 – 1999**: توسع نشاط البنك طبقا لما نص عليه قانون النقد والقرض وترتب عليه ما يلي:
- **سنة 1991**: **تم** تصميم نظام التحويل الإلكتروني للأموال المعروف اختصا را بنظام Swift.
- **سنة 1992**: تم وضع نظام Sybu الذي يساعد على تسريع أداء العمليات البنكية من خلال المعالجة عن بعد.
- **سنة 1993**: تعميم استخدام الإعلام الآلي في عمليات البنك.
- **سنة 1994**: إنشاء خدمة البطاقة الممغنطة للدفع والسحب بالدينار.
- **سنة 1996**: تقديم خدمة ومعالجة وتحقيق العمليات البنكية في الزمن الحقيقي.
- **سنة 1998**:إنشاء خدمة بطاقة ممغنطة للسحب بين البنوك.
- **الفترة الممتدة من 2000–2004**: وتميزت هذه المرحلة بالتدخل الفعلي للبنوك العمومية لمسايرة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

من أجل الاستجابة إلى متطلبات الزبائن، حيث وضع البنك برنامجا لتحسين خدماته والعمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الخدمات البنكية وإحداث تطهير في ميدان المحاسبة والمالية وإعداد مشروع البنك الجالس في 2002

- **الفترة الممتدة ما بين 2003 – 2015**: وقد شهدت بداية قيام البنك بتقديم خدمات إلكترونية كالإطلاع على الرصيد وكذا تحميل كشوف الحسابات عبر فتحه لحساب في الموقع الإلكتروني الرسمي E- Banking.Badr.dz/fr مع فتح مركز اتصال للإجابة عن تساؤلات العملاء الحاليين والمحتملين وانشغالاتهم على الرقم 021.428.428
- **الثلث الأول لسنة 2016**: اعتماد خدمة الإلكتروني Prédomiciliation تماشيا مع تعليمات البنك المركزي، للتقليل من المخاطر التجارية الخارجية وضمان السير الجيد لعملياتها، ومنع تبييض الأموال وتهريبها نحو الخارج خاصة مع الظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وتدهور قيمة العملة المحلية.

ثالثا– مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالمهام التالية:

– **بنك الودائع**: يقوم البنك بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل من الزبائن.

– **بنك التنمية الفلاحية**: يعتبر البنك أداة من أدوات التخطيط المالي من خلال إنجاز المشاريع الفلاحية المسطرة وتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والأنشطة التابعة له من صيد، ري...الخ، وتطوير الأعمال الفلاحية والحرفية في مختلف المناطق الريفية.

– بنك توزيع القروض: يقوم البنك بمنح قروض متنوعة لتشغيل الشباب، قروض لإنشاء مساكن ريفية، وقروض للمهن الحرة في الأرياف "طبيب، محامي...الخ"، وفي هذا المجال فإن الإحصائيات تشير إلى أن البنك احتل الصدارة في تمويل أزيد من 19063 مشروع في إطار عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة وبمبلغ يقدر ب 34.10 مليار دج في 2003 ، في حين أنه استطاع حاليا تمويل ما يقارب 28493 مشروع بمجموع قروض تقدر ب 39963537 دج بالتالي توفير ما يزيد عن 64459 منصب عمل، وهذا فضلا عن قيامه بمهام فتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وتمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

2– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

– تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه بتطوير وتعميم تكنولوجيا الإعلام الآلي.

– الرفع من نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

– ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وضمان التمويل حسب القوانين.

– احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة.

– تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق.

ويتولى على الخصوص استخدام وسائله الخاصة والوسائل التي تزوده بها الدولة قصد تحقيق ذلك، كما أن تعدد الأعمال المصرفية الممارسة في البنك تلزم عليه إعادة النظر في التنظيم العام بالشكل الذي يسهل له القيام بالعمليات المصرفية، ويواكب التحولات العالمية.

المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بإدارة البنك مجموعة من الهيئات والمديريات عن طريق مختصين ومسؤولين وإطارات كفأة وهي كالتالي:

أولا– هياكل التسيير

تتمثل في:

– المديرية العامة: وهي مكونة من رئيس مدير العام الذي تحدد صلاحيته من قبل مجلس الإدارة، ويساعده في تسيير شؤون البنك ثلاث مديرين عاملين ومسؤول عن قسم العلاقات الخارجية للبنك، ومهام المديرية العامة تدخل في إطار التصريح بالسياسة العامة والسلطات الممنوحة له.

– مديريات مركزية: تتكون من أربعة مديريات مسيرة من طرف مديرين مركزيين وتقع تحت سلطة المدير العام وتتمثل في مهام الهياكل التسييرية في:

– تطبيق إستراتيجية وسياسة التنمية للبنك.

– التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير.

– تطبيق قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.

وتتكون البنية الرئيسية للبنك من:

1- **المديرية العامة المساعدة" الموارد ،القروض والتحصيل:**

موصولة برئيس المدير العام تقع تحت مسؤولية المدير العام المساعد ومن مهامها ما يلي:

– ضمان حسن تنفيذ المهام المنوطة للمديريات المركزية.

– تطبيق الإستراتيجية العامة من تعبئة الموارد، توزيع القروض وتحصيل الأقساط.

– اقتراح وضع كل المقاييس القابلة لتحسين مستوى عوائد البنك.

2- **المديرية العامة المساعدة" الإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة:**

مرتبطة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة الأعمال المحاسبية والمالية والإعلام الآلي ومن مهامها ما يلي:

– تحضير الوسائل المحاسبية القانونية والتنظيمية للبنك.

– ضمان تسيير فعال للخزينة والتكفل بتطوير وسائل الإعلام الآلي.

– وضع أدوات المراقبة ومتابعة خزائن الوكالات مع مراقبة سقوف الائتمان.

3– المديرية العامة المساعدة" الإدارة والوسائل:

وهي الأخرى تقع تحت سلطة رئيس المدير العام، مكلفة بمتابعة الأعمال الإدارية وتأهيل الموارد البشرية والشؤون القضائية ومراقبة التسيير، ومن مهامها ما يلي:

– المشاركة في تحضير سياسة تسيير الموارد البشرية.

– تنفيذ مخطط التشغيل وتكزين المستخدمين.

– تنظيم وإعداد الد راسات القانونية ومتابعة النزاعات.

وبصفة أخرى هي مسؤولة عن تسيير كل ما يتعلق بالوسائل العامة سواء البشرية أو المادية للبنك.

4- قسم الشؤون الدولية

وهي ملحقة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة النشاط التمويلي والشؤون الدولية والرقابية ومن مهامها ما يلي:

– بحث وتسيير التمويل الخارجي بالتوافق مع السياسة المتبعة من البنك في هذا المجال.

– توثيق العلاقات بين البنك والمؤسسات المالية الدولية.

– تنفيذ عمليات التحويل من إلى الخارج.

ثانيا: هياكل المراقبة والاتصال

إن المراقبة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتكون من ما يلي:

1– المتفشية العامة

موصولة برئيس المدير العام ومن مهامها ما يلي:

– القيام بجولات تفتيشية ورقابية على جميع العمليات الممارسة من طرف البنك.

– استغلال تقارير المتفشية الداخلية والهيئات الرقابية الداخلية ومتابعة التعديلات والنصائح المقترحة.

– التأكد من مشروعية وصحة العمليات التي تقوم بها مختلف وكالات البنك.

2– مديرية التدقيق الداخلي

موصلة بدورها برئيس المدير العام وتتكفل بـ:

– اكتشاف وإعلان المخالفات المرتكبة.

– التأكد من مصداقية وفعالية القواعد والإجراءات الداخلية للبنك.

– إعداد التقارير عن مهام التدقيق وإرسالها إلى المدير العام.

3– مكتب الاتصالات

ومن المهام الموكلة إليه هي:

– العمل على التعريف بالبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة.

– تحليل مقالات الصحافة والأحداث التي تهم البنك، وتطوير وسائل الاتصال.

– اقتراح للمدير العام حول المشاركة في التظاهرات الثقافية والاقتصادية كالمعارض.

ثالثا– هياكل الاستغلال

إن هياكل الاستغلال للبنك تتشكل من خلية المراقبة، الوكالات الرئيسية والوكالات التابعة وهذه الهياكل موكل إليها المهام التالية:

– التطبيق الفعلي للسياسة العامة للبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة.

– جمع الموارد، وتوزيع القروض في إطار القواعد البنكية المعمول بها وتحصيل الضمان.

– التحسن الدائم لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة للزبائن.

رابعا– الهياكل العملية

الهياكل العملية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مشكلة من مستشار، المجلس واللجان وهي موضوعة تحت تصرف وسلطة رئيس المدير العام كما لها علاقات عملية مع مجمل الهياكل الأخرى للبنك، هذه الهياكل مكلفة بـ:

– مساعدة رئيس العام في مختلف المشاريع المقدمة للإنشاء من دراسات..

– تحديد الوضعية العامة للخزينة.

– الإشراف على فتح أظرفة المناقصة التي وضعت على مستوى الأمانة العامة الدائمة في إطار تنفيذ المشاريع.

– مناقشة مشاكل التسيير والسهر على احترام السياسة العامة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

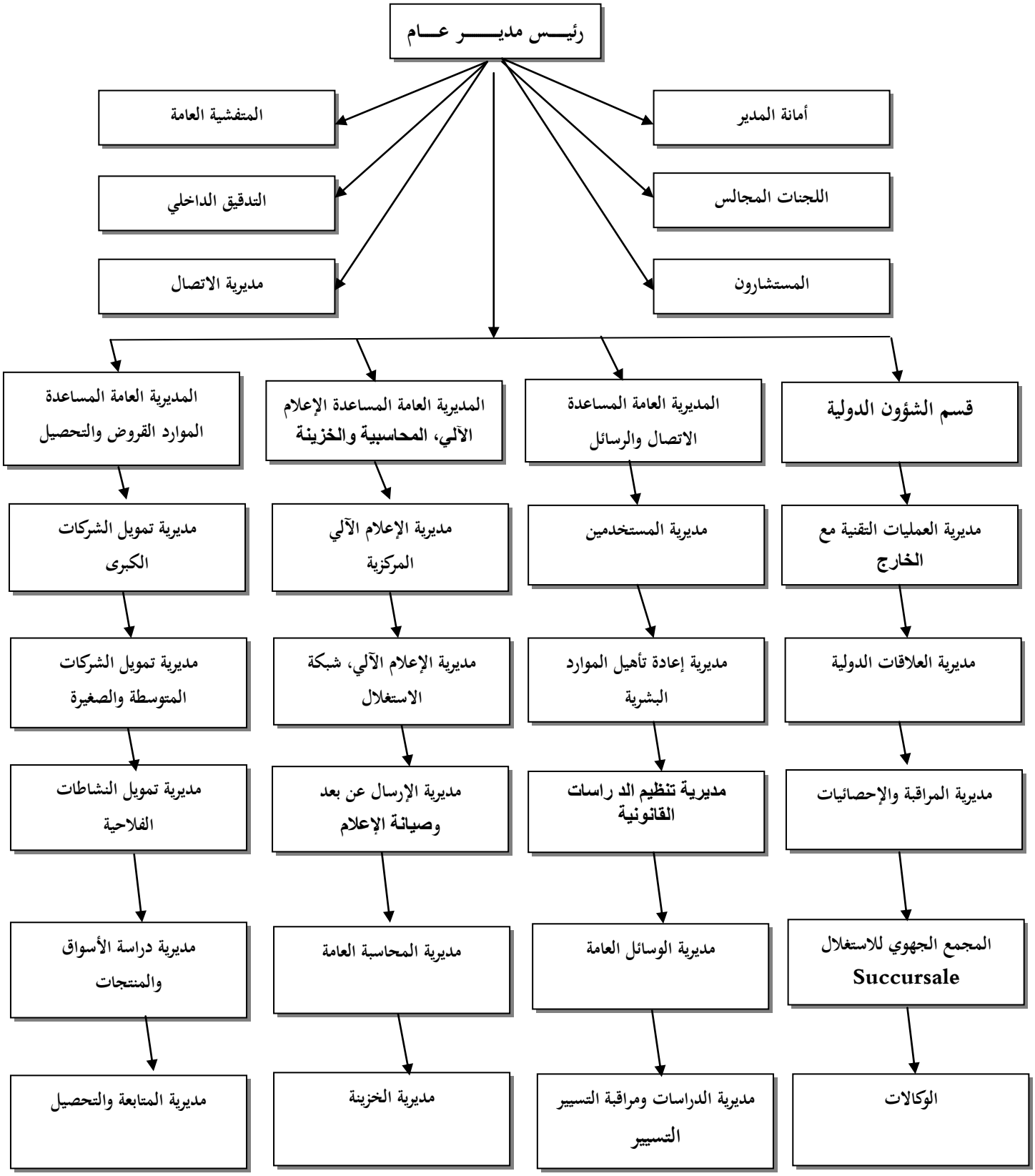

المصدر: مقدم من طرف إدارة الوكالة * 488 * – تبسة– لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

المطلب الثالث: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية، حيث تم إنشاء وكالة تبسة رقم – 488 – في سنة 1989 التي أنشأت بإمكانيات مادية وبشرية متواضعة، وفي 2002 شهدت تطورا ملحوظا في بنائها بشكل فعال تقع في حي" **نهج العقيد محمد الشريف**" وهو مكان إستراتيجي، إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة.

أولا – مهام وكالة BADR تبسة

وتتمثل فيما يلي:

– القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن.

– العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.

– السهر على رفع مرد ودية الخزينة.

– تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني.

– العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة.

ثانيا– مزايا وكالة BADR تبسة

وتتلخص في النقاط التالية:

– التقديم المنظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض.

– سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل.

– الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية.

– تقليص زمن دراسة طلبات القروض.

– تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني قصير.

– انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة الأرصدة وكذا الإطلاع على معلومات تهمهم.

– الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

ثالثا– الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488 –

ينتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تبسة – 488 – هيكل تنظيمي يتماشى مع التطو رات الحاصلة في الخدمات الآلية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة – 488 –

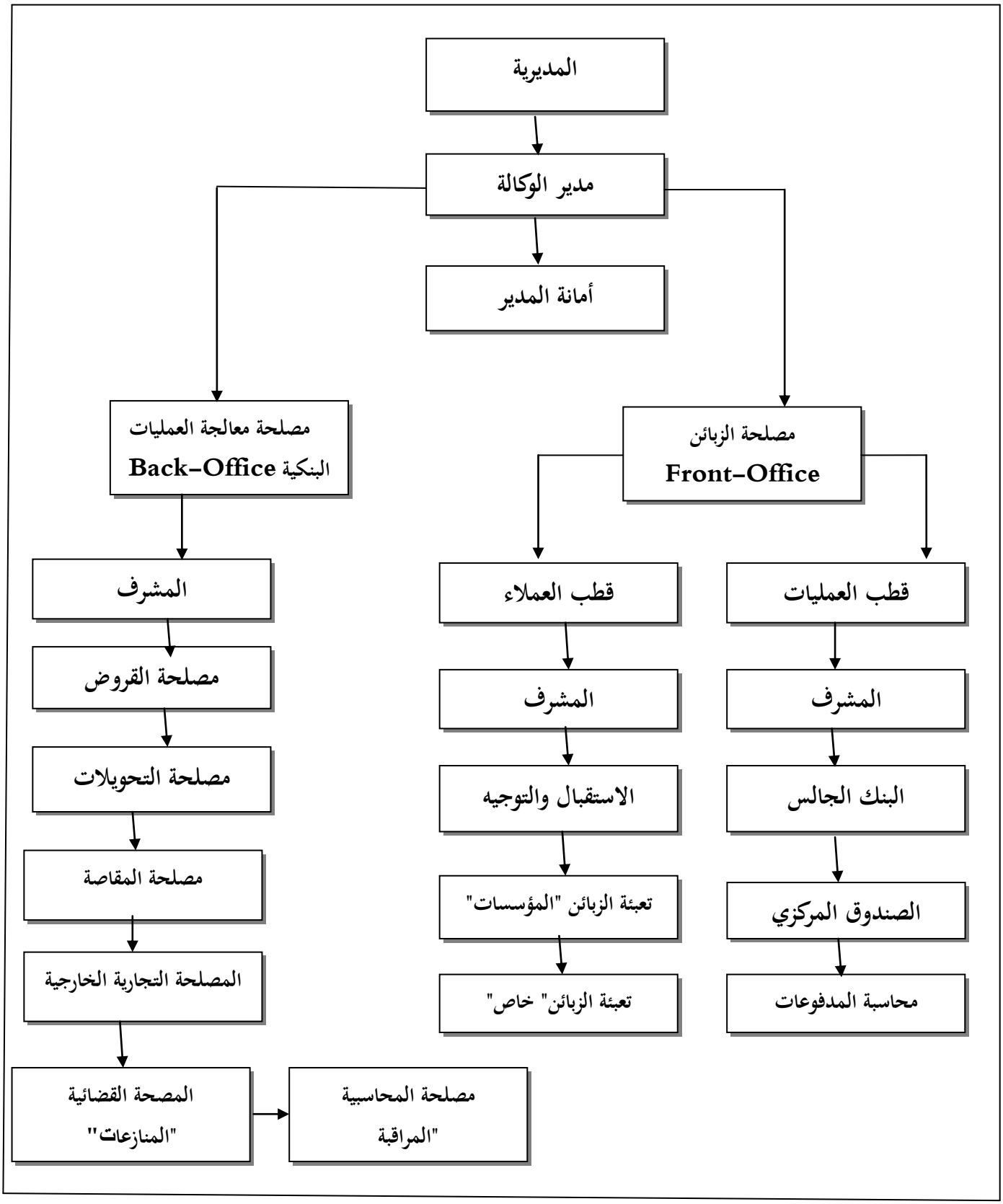

المصدر :وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة– 488 –

من خلال الشكل لوحظ أن الهيكل التنظيمي للوكالة تم اعتماده سنة 2002 وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

– **القسم الأول**: يتمثل في الشؤون الإدارية ،والتي تتكون أساسا من المدير، مصلحة الأمانة، مصلحة الأرشيف.

– **القسم الثاني**: ما وراء المكتب، والذي يضم المصالح التالية :التحويل، المحفظة، المقاصة، المنازعات، المحاسبة وأخيرا التجارة الخارجية.

– **القسم الثالث**: يتمثل في أمام المكتب والذي يضم ما يلي: البنك الواقف، البنك الجالس، الصندوق المركزي.

– يتم توضيح وظائف الهيكل التنظيمي كما يلي:

1– مصلحة الشؤون الإدارية:

تتمثل أساسا في مصلحة المديرية، الأمانة العامة، ويتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

– مصلحة المديرية: وهي أهم وأعلى مستوى في الوكالة، تشرف مباشرة على المصالح الموجودة بها وهذا ما يجعل من المدير المسير الأول على مستوى الوكالة، والمسؤول الرئيسي على نتائجها ومن أهم مهامها ما يلي:

– تأطير العمليات المالية ومتابعتها.

– د راسة التقارير والأعمال اليومية.

– تمثيل الوكالة على المستوى الجهوي.

– اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

– السهر على تطبيق القوانين واحترام القانون الداخلي للوكالة.

– ممارسة السلطة السليمة على الموظفين، فحص حالتهم الانضباطية.

– التوقيع على مختلف الوثائق.

– مصلحة الأمانة العامة: تعتبر الوسيط بين المدير وباقي موظفي الوكالة، بحيث تقوم بالوظائف التالية:

– كتابة التقارير.

– استقبال البريد الوارد والصادر، وتوجيهها للمصالح المختلفة.

– إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة.

– تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين والزبائن.

– مصلحة الأرشيف: تعتبر هذه المصلحة بمثابة المذكرة والمرجع الجاهز عند الحاجة، ومن أهم ما يقوم به المشرف على هذه المصلحة ما يلي:

– استلام الوثائق من مختلف مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع.

– تدوين وتنظيم هذه الوثائق باستمرار حتى لا تتلف.

– إعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع أو سرقة.

– **ما وراء المكتب:** يخضع لسلطة أحد المشرفين، بحيث يقوم بالمساعدة، والتوجيه ويتكفل بمعالجة التقنية، حيث يتكون هيكل خلية المكتب من عدة مصالح متخصصة، وهو يسعى إلى معالجة العمليات والتأكد من المعلومات.

المطلب الرابع: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

- **قروض الاستغلال:**

هي قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وهي عبارة عن:

– القروض الريفية المدعمة من طرف السلطات العمومية:

هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من 10000 إلى 7000000 دج.

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL) .
- القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.

- **قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من طرف الدولة:**

هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

- **السحب على المكشوف**

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، وتتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.

- **تسبيقات عن طريق الفواتير:**

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبل القرض يمثل 70% من مبل الفاتورة أو أقل، وتتراوح قيمته من 50000 إلى 2200000 دج.

- **قروض الاستثمار:**

يقتصر هذا القرض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهذا النوع يقد كقروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات وتتمحور في:

- **قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب** (ANSEG)

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و % 85 وأما الباقي والمتمثل في نسبة من 10%إلى 15 % يدفعه الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

- **قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة** (CNAC)

هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع أما الباقي فيحمله كل من الصندوق والزبون.

- **القروض المباشرة مع العملاء:**

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

ثانيا– الإجراءات اللازمة لمنح القرض

- **شروط منح القرض:**

توجد شروط لابد أن تتوفر في طالب الائتمان نذكر أهمها فيما يلي:

- السمعة الجيدة والأهلية :يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية .
- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
- أن يخلق النشاط فعلا فرص عمل جديدة.
- الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

- **كيفية معالجة ملفات طلبات القرض:**

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية مع احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

1- تحضير ملف القرض:

ملف القرض يختلف باختلاف نوع القرض الممنوح، ونظرا لتعدد هذه الوثائق حاولنا ذكرها فيما يلي:

- **الوثائق المطلوبة للقرض:**
- طلب قرض.
- بطاقة مزارع / مربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- نسخة طبق الأصل للسجل التجاري.
- عقد يثبت حق استغلال المساحة، عقد ملكية، أو عقد كراء، عقد ترخيص إداري.
- الوضعية القانونية (شخصية أدبية).
- محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية).
- شهادة أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية.
- مخطط الإنتاج التقديري.
- مخطط التمويل التقديري.
- شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.
- تصريح شرفي بعدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى.
- وثيقة التأمين المتعددة المخاطر.
- شروط البنك.
- **الوثائق المطلوبة لقرض الاستثمار:**
- طلب قرض.
- عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري).
- بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- الوضعية القانونية (شخصية أدبية).
- محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية).
- دراسة تقنية وأدبية.
- الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى خمس سنوات.
- فواتير شكلية / تقييم أولي.
- أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية.
- شهادة عدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تحديد الاطار المنهجي للدراسة الميدانية يعني تحديد المنهجية والاجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق أهداف الدراسة بما في ذلك وصف المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات ومجتمع الدراسة وعينتها، ويساعد تحديد الاطار المنهجي القيام بتصميم دراسة دقيقة تتماشى مع موضوع البحث ومتطلبات جمع البيانات بشكل إيجابي، ويشكل هذا الاطار أساسا هاما للعملية التطبيقية وتحليل النتائج بشكل دقيق وموثوق.

المطلب الأول: حدود ومنهجية الدراسة

أولا– حدود الدراسة

لوضح حدود الدراسة لابد من تحديد المجال الزمني والمكاني الذي اتّخذت فيه الدراسة مع إسقاط متغيرات الدراسة عليها.

1– المجال المكاني

تم تطبيق الدراسة التحليلية وأسلوب التنقيط المصرفي والدراسة التطبيقية من خلال تجميع المعطيات والقوائم المالية للبنك محل الدراسة، لإظهار مدى فعالية أدوات وأساليب التنقيط المصرفي خاصة من حيث جودة القروض المتمثلة في جودة الأصول البنكية وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات، وقد تمّ اختيار بنك **الفلاحة والتنمية الريفية** وكالة تبسة – 488– لعدّة أسباب نذكر منها:

– يقدم هذه البنك خدمات لابأس بها ويحاول جاهدا القيام بتحسين أدائه دوريا.

– يتيح هذه البنك جميع أنواع المؤشرات المالية والنسب خاصّة المتعلقة بتقييم الأداء المالي المصرفي.

– يسعى هذا البنك جاهدا إلى المساهمة في تمويل وتشجيع الاستثمارات خاصة في القطاع الفلاحي.

– الأساليب الحديثة في عمليات التقييم والتنقيط الدوري بوضعية البنك، وإدراج الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2– المجال الزمني

تراوحت حدود الدراسة بين الفترة الممتدة في حوالي شهر ابتداء من شهر مارس 2024 والتي كان خلالها جمع مستلزمات البحث واستقصاء آراء الباحثين والخبراء في مجال البنوك وتقييم الاداء وفق جودة القروض المصرفية، مع البحث عن بنوك ذات جودة عالية تمكننا من إسقاط الدراسة عليها لاستخلاص نتائج علمية واختبار الفرضيات دون التشكيك في البيانات والمعطيات المتاحة.

ثانيا– منهجية الدراسة

1- المنهج المستخدم في الدراسة

المنهجية المستخدمة هي الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة والإشكالية، هذا بغرض الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المسطرة وكذا الاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ومن ثمّ إثبات أو نفي صحة الفرضيات للتوصل إلى النتائج المرجوة ووضع توصيات للأبحاث القادمة، وبما أنّنا نقوم بدراسة موضوع **تقييم الأداء المالي وفق معايير جودة الاصول المصرفية مع اسقاط الحالة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –** فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي وأسلوب التنقيط المصرفي والدراسة التطبيقية في تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامّة حول هذا الموضوع.

2- أدوات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم:

– استخدام منهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على البيانات التاريخية وتوضيح التغيرات الحاصلة عبر السلسلة الزمنية التاريخية المعتمدة في دراستنا لتعطي نتائج موافقة لموضوع البحث؛

– استخدام أسلوب التنقيط المصرفي للبدء في الدراسة واستخراج النتائج وتحليلها اقتصاديا.

3– نموذج ومتغيرات الدراسة

لدراسة **تقييم الأداء المالي وفق معايير جودة الاصول المصرفية مع اسقاط الحالة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –**

ارتأينا أن نقوم باستخدام أسلوب التنقيط المصرفي التي لها علاقة مباشرة تبيّن مدى قدرة هذه البنوك في مواجهة الصدمات الخارجية، هذا بالتركيز على عدّة جوانب من بينها الأداء المالي والاقتصادي والذي يحدد مدى الاستخدام الأمثل للموارد الممنوحة من خلال قياس مدى انجاز الأهداف وبالتالي من أجل قياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة يمكننا الاعتماد على جميع هذه المؤشرات التي تعبر عن مدى قدرة البنك في مواجهة الصدمات.

4– أدوات البحث المستعملة

اعتمادا على أسلوب التنقيط المصرفي أساسا، وكذا السلاسل الزمنية إضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية ومنهج تقييم الأداء، باعتبارها عدّة أدوات تساعد على اختبار فرضيات البحث بدقة وموضوعية، والتأكد من النتائج بالاعتماد على مقارنة النتائج المتوصل إليها من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات؛ ثمّ التعبير عن النتائج المتوصل إليها بأسلوب منهجي يعتمد أساسا على تحليل الظواهر ونظرية الملاحظة والإشارة، ممّا يتيح للقارئ سهولة وسلاسة في فهم الموضوع دون غموض، وللإشارة فإنّ متغيرات الدراسة تمثلت في استخدام مؤشرات جودة الأصول، وتقييم الأداء المالي.

5– مقياس التحليل

مقياس التحليل في دراستنا، يمكن استحداثه بعد قيامنا بكل من التحليل الاقتصادي من خلال جمع المعطيات التاريخية، وكذا التنقيط المصرفي فهو إعطاء علامة من 01 وهي الأفضل إلى 05 وهي الأسوء مع تقديم الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.

- **تحليل البيانات ومناقشة النتائج**

من خلال هذا المطلب بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة، سنتناول في مايلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج كل من الدراسة التحليلية والمقابلات والدراسات الميدانية.

- **تقديم النتائج**

من خلال جمعنا لمعطيات البحث المتحصل عليها عن طريق عدّة أساليب، والتي من بينها الزيارات الميدانية التي تعبر عن الدراسة التطبيقية وكذا بعد إجراء لعدّة مقابلات مع إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى إرشادي إلى أحد خبراء الرقابة المصرفية والتنقيط البنكي بواسطة الأساليب الحديثة مثل أسلوب كاملز والتي ارتأينا إسقاط دراستنا عليها والتعرف على جميع إجراءات وطرق تقييم الأداء المالي وفق معايير جودة الأصول البنكية وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات.

- **جـــــودة الأصول:**

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في نظام التنقيط المصرفي لما له من تقييم للمركز المالي لهذا البنك وتبيان مدى صلابة ومتانة الجهاز المصرفي، فمن خلال جودة الأصول تتحقق الأهداف المرجوة للبنك، وفي تحليلنا لهذا المؤشر اعتمدنا على عدّة مؤشرات ونسب للحكم على تصنيف هذا المؤشر أو المعيار جودة الأصول المصرفية من بينها إجمالي القروض إلى إجمالي أصول البنك التي تعبر عن مدى تقدير جودة القروض المصرفية ومساهمتها في تكوين إجمالي الأصول ومستوى تعرض كل أصل للمخاطر خاصة خطر التركيز المصرفي، وكذلك مدى كفاية المخصصات مع فعالية نظام الرقابة والضب والإشراف المصرفي.

السنوات	إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لدى بنك BADR
2018	% 71
2019	% 75
المتوسط	% 73

نلاحظ عند تحليلنا للشكل أعلاه أن إجمالي القروض بالنسبة لأصول المصرف قد فاقت نسبة الـ 70% لكلا السنتين، فهذا التزايد نجده نوعا ما من استثمار البنك في منح القروض، وكذا إصدار النظام 08-04 ساعد في تجلي هذا التعزيز، وبالتالي نستنتج أن هذا التزايد الطفيف في منح الائتمان سببه بعض المؤشرات

الاقتصادية الكلية الخارجية خاصة البدء في سياسة التنويع ومع إصدار النظام الاحترازي 14-01، ثم بعد ذلك اعتماد سياسات لمحاربة ظاهرة التسرب النقدي وإطلاق مشروع القرض السندي من طرف الخزينة العمومية مع تجميد عدّة مشاريع...إلخ، وفي هذا الصدد بالنسبة إلى مساهمة الأصول الأخرى وبالنظر إلى السياسة الإقراضية العامة، نلاحظ أن مستوى الأصول الأخرى إلى إجمالي أصول مؤشر يقيس جودة أصول البنك، وبالتالي يمكن الحكم على أن البنك لا يملك توليفة مختلفة من الأصول، فهو يعتمد فقط على الأصول عالية الجودة وعالية المخاطرة، وهذا قد يؤدي إلى المساس برأس مال البنك وإعساره في أي لحظة دون الاعتماد على باقي الأصول التي تقدر على أن تغطي حجم القروض المفرطة والمخصصات الضعيفة، فقانون الرفع من رأس مال البنك إلى10 مليار دينار جزائري أدّى إلى الاعتماد في نشاطاتهم على رأس المال فقط دون تخصيص أصول مختلفة يمكن الاعتماد عليها، بالنظر إلى السياسات الاقراضية العامة والسياسات الاقتصادية، والأزمات المختلفة التي شهدها الاقتصاد الوطني موازاة مع الإصلاحات المصرفية، مع كل هذا لكن لا تزال مخصصات التسوية والمؤونات منخفضة جدّا مقارنة مع إجمالي الأصول أو مع القروض الممنوحة للعملاء فقط خاصة في ظل عدّة فترات كانت تمنح فيها أنواع وأشكال القروض دون مبررات أو ضمانات كافية، هذا الحجم المبالغ فيه يؤدي إلى خطر عدم السداد، عموما، كل هذه المؤشرات المتواضعة والتي تبين بعض الأخطاء والتجاوزات المصرفية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة والوقوف عليها فقد يؤدي من خلال هذا المعيار فقط إلى تعثر المصرف، لذلك على الإدارة اتخاذ الخطوات التصحيحية فورا لتدارك الوضع، وعليه يمكن إعطاء العلامة **03** للبنك محل الدراسة.

المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – ما بين الفترة 2019 – 2022

هناك قروض عديدة يقدمها البنك وكل قرض وميزاته حسب احتياج كل مؤسسة

1- الإيجار المالي Le Leasing

هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي المصنعة محليا، والتي تتدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار وهو قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة ومن شروطه:

- يمكن أن يصل القرض إلى 100% من تكلفة المعدات المراد اقتنائها.
- مدته 10 سنوات لآلات الحصاد والدرس و 05 سنوات بالنسبة لباقي المعدات.
- يبلغ معدل الفائدة المطبق 9.7 % باحتساب كامل الرسوم5.7% على عاتق الزبون و 4% دعم

جدول رقم (01): يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض Le Leasing

النوع	السنة	العدد	المبلغ
Le Leasing	2019	30	1169427000
	2020	00	-
	2021	15	805318644
	2022	04	202886868

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

2- قرض الرفيق:

هو قرض دخل حيز ا التنفيذ في 01 أوت 2008 وهو قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100 % مخصص لتمويل الفلاحين المربيين الخواص منهم التعاونيات ووحدات الخدمات الفلاحية ومن شروطه:

- المبلغ محدد .
- مدته سنة واحدة قابلة للتمديد ستة أشهر في حالة الظروف القاهرة .
- الفائدة 5.5 % على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة.

جدول رقم (02): يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض الرفيق

النوع	السنة	العدد	المبلغ
الرفيق	2019 20	20	3380100
	2020	85	33084130
	2021	135	138324262
	2022	240	174788492

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

3- قرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراضي زراعية مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة ومن شروطه:

- معدل الفائدة 0% خلال 5 سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع.
- مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج .
- فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و 15 سنة.

جدول رقم (03): يمثل السنوات والأرقام والمبالغ الممنوحة بالنسبة لقرض التحدي

النوع	السنة	العدد	المبلغ
التحدي	2019	14	369890039
	2020	12	218139039
	2021	14	222639039
	2022	16	245619039

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

4 – قرض الاستغلال:

هو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت لتمويل نشاط الاستغلال وتحذف لتغطية الأصول المتداولة وهي قروض مخصصة لتمويل مدتها من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة.

نلاحظ من خلال الجداول أن حجم القروض في تزايد مستمر وهذا راجع إلى التسهيلات الكبيرة التي يمنحها البنك في منح القروض وهذا لمحاولة النهوض بالقطاع الزراعي، باستثناء سنة 2019 التي شهدت تراجع في حجم القروض الممنوحة وخاصة قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل دورة نشاط الاستغلال، وهذا راجع إلى الجفاف الذي عاشه الشرق الجزائري خلال تلك السنة، سجلت اعلى قيمة سنة 2022 وهذا راجع إلى الإقبال المتواصل للفلاحين على القروض خاصة قرض الرفيق الذي يمول النشاطات الزراعية.

كما يمكننا القول بأن قرض الرفيق يتفوق على قرض التحدي بـ 240 مستفيد في 2022 من حيث عدد القروض الممنوحة، بينما بلغت حصت قرض التحدي 16 مستفيدين فقط وهذا يرجع إلى كون قرض الرفيق موجه لتمويل الزراعات الاستراتيجية (حبوب، بقول جافة.....) التي يقوم الفلاحون بممارستها كثيرا حيث تعتبر النشاط الرئيسي لهم، كما أن شروط الاستفادة من قرض الرفيق بسيطة جدا مقارنة بقرض التحدي.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 –

سيتم التعرض الى كيفية إدارة مخاطر القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكاله تبسة – 488 – ، بالإضافة إلى تقييم السياسة الإئتمانية التي تم وضعها من طرف البنك الأم بما يناسب أهدافها وتوجهاتها ومحاولة تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لها.

أولا– تقييم إدارة مخاطر القروض من طرف البنك وكالة تبسة – 488 –

بالرغم من كل ما يتخذه البنك من أساليب للسيطرة على مخاطر القروض قبل وأثناء منح القرض، إلا أنه دائما هناك حالات متعثرة لأسباب لم تأخذ في الحسبان عند تقديم القرض أو القصور في تطبيق أساليب السيطرة

على مخاطر القروض، وعندها تظهر مشكلة للقرض، فعلى البنك ان يتخذ اللازم لتقليل الخسائر المحتملة الى أقل حد ممكن من خلال:

– مطالبة البنك بترك أرصدة تعويضية من العميل وذلك على شكل ودائع لتجنب السداد.

– المتابعة الفعالة وتغطية ومراجعة الإيداعات ومراجعة الميزانية.

– إكتشاف حالات تأخر العمل في تقديم القوائم المالية وتغيير علاقة العميل مع البنك، ونقص أرصدة الودائع وإرتفاع المخزون وعدم الإنتظام في السداد.

ثانيا – تقييم السياسة الإقراضية

السياسة الإئتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة– 488 –، مكونات خاصة تم وضعها من طرف البنك الأم تتجسد من خلال إبراز نقاط القوة والضعف لها.

– نقاط القوة:

من خلال دراسة السياسة الإئتمانية لوكالة تبسة يمكن حصر نقاط القوة في ما يلي:

– وجود مصلحة خاصة بالقروض تتكون من رئيس المصلحة وعدد الموظفين على مستوى الوكالة تهتم بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالقروض، مما يبين حرص البنك على تقديم قروض تضمن إسترجاعها بكافة فوائدها؛

– تشكيل لجنه لدراسة ملفات القروض على مستوى كل من الوكالة المحلية للإستغلال وكالة تبسة والمجمع الجهوي للإستغلال وكالة تبسة – 488 –، وذلك لدراسة الملفات والإلمام بجميع الجوانب قبل اتخاذ قرار منح القرض خلال المداولات التي تتسم بالسرية.

– تحديد إجراءات وخطوات منح القروض واضحة، والتي تتم على ثلاث مراحل أساسية من إستقبال ملف القرض إلى إتخاذ قرار منح القرض أو رفضه من طرف لجنه القرض.

– وجود نظام معلومات خاص بالإئتمان يقوم بمعالجة البيانات الخاصة بالقرض، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالمنازعات القضائية للقروض المتعثرة.

– نقاط الضعف:

– رغم وجود نقاط قوة تحسب لصالح السياسة الإئتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – إلا أنها لا تخلو من نقاط ضعف يمكن ذكر أهمها في الآتي:

– مشاركة البنك مع خزينة الدولة في منح قروض تدعيم الشباب، الأمر الذي يؤدي بإدارة البنك إلى عدم إتباع السياسة الإئتمانية لها من حيث إجراءات منح القروض، فتصبح القرارات الإئتمانية تتخذ على أساس قرارات سياسية صادرة من الدولة.

– عدم إتخاذ قرار منح القروض وتدعيم الشباب على أساس دراسات مالية واقتصادية، مما يؤدي الى إمكانية الوقوع في مشكلة القروض المتعثرة.

– عدم المشاركة مع بنوك أخرى في تقديم القروض كبيرة الحجم، مما يؤدي إلى تضييع فرص ثمينة كانت من الممكن أن تزيد من ربحيته وقدرته التنافسية.

– رغم وجود نظام معلومات إئتماني يعالج المعلومات المتعلقة بالقرض، إلا أنه يشكو من نقص يتمثل في إهماله للجانب المتعلق بالإستعلام عن العملاء ومعالجة هذه البيانات.

خلاصة الفصل :

تنطوي عملية منح القروض البنكية على قدر كبير من المخاطرة والتي تعتبر مألوفة في العمل البنكي، ولقد بين هذا الفصل مختلف هذه المخاطر والكشف عن حالات تعثر القروض البنكية الممنوحة، والتطرق الى أهم أسباب التعثر ومعالجتها لكن هذا غير كافي للتحكم في المخاطر، إن لم تكن مدعمة بطرق تكون أداة فعاله تساعد البنك على تقدير المخاطر قبل حدوثها، وليس إنتظار حدوثها ومعالجتها، ومن بين هذه الطرق المتمثلة في تقييم جودة الاداء المالي وفق معايير جودة الاصول البنكية التي تساعد على إعطاء صورة للوضعية المالية للمؤسسة، ومع التطور الإقتصادي بدأت دراسات مالية لمواجهة هذه المخاطر التنبؤ بها عن طريق طرق إحصائية حديثة.

خاتمة عامة

خاتمـــــــــــــة

إن غاية البنوك هو تحقيق الربحية وكذا ضمان الاستمرارية في النشاط إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا إلى الترسيخ والتسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن بين الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء.

حيث يعتبر تقييم أداء المالي ذا أهمية بالغة لدى البنوك، وأداة جوهرية، لمعرفة مستوى البنوك من خلال تحديد نقاط ضعف ونقاط القوة، وكيفية الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة. كما تعتبر كذلك عملية تقييم الأداء المالي مرحلة من المراحل الرقابة المصرفية الفعالة التي يقوم بها البنك حيث تناول هذا الموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك وفق معيار جودة القروض الممنوحة والذي من خلاله سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في: " **كيف يمكن تقييم الأداء المالي للبنـوك وفق معيار جـودة القـروض الممنوحـــة؟ وما هو واقع ذلك على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 –؟** "

من أجل الإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات حيث قدمنا البحث في فصلين وقمنا بتطبيقه على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تبسة – 488 –حيث أن الدراسة عرضت ووضحت أهمية التقييم في البنوك التجارية، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة.

- **اختبار الفرضيات:**

- يعتبر تقييم الاداء البنكي مؤشر انذار لمعالجة المشاكل البنكية.

هي فرضية صحيحة حيث ان التقييم يساعد على كشف مواطن القوة والضعف في اداء البنوك وبالتالي يساعد في معالجة المشاكل الموجود في البنك ومحاولة الابقاء على مواطن القوة في اداء البنك.

- يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – أصول ذات جودة.

هي فرضية خاطئة يعاني البنك من ضعف في جودة الأصول و يجب عليه إيجاد توليفة مختلفة من الأصول للخروج من الإعسار في أي وقت. يمكن الحكم على أن البنك لا يملك توليفة مختلفة من الأصول، فهو يعتمد فق على الأصول عالية الجودة وعالية المخاطرة، وهذا قد يؤدي إلى المساس برأس مال البنك وإعساره في أي لحظة دون الاعتماد على باقي الأصول التي تقدر على أن تغطي حجم القروض المفرطة والمخصصات الضعيفة

- يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – على غرار غيره من البنوك التجارية من تعثر بعض قروضه الممنوحة

هي فرضية خاطئة نظرا لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس كباقي البنوك التجارية فهو تابع لملكية الدولة والدولة تحاول قدرا المستطاع أن تضخ الأموال فيه من خلال دعم الفلاحين ودعم الشباب حيث أن حجم

القروض المتعثرة في البنك في تزايد مستمر فهو يفوق حجم القروض المحصلة خاصة تلك القروض الموجهة لدعم وتشغيل الشباب التي تشكل أكبر حجم للتعثر على الرغم من ذلك نجد أن الدولة في نهاية كل سنة مالية عن طريق خزينتها العمومية تلجأ إلى ضخ الأموال في هذه البنوك مما يؤدي إلى ضعف من حدة تأثيرها على الأداء المالي وكفاءة بنك.

– نتائـج الدراســـــة:

– تميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بملاءة المالية حسب معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية أي أن البنك له كفاية في رأس المال جيدة.

– يعاني البنك من ضعف في جودة الأصول و يجب عليه إيجاد توليفة مختلفة من الأصول للخروج من الإعسار في أي وقت.

– يعاني كذلك البنك من ضعف في جودة الإدارة و يجب اتخاذ التدابير ضمان جودة الرقابة التنظيمية للبنك.

– يعاني البنك من مشكل السيولة نتيجة النسبة المتزايدة في القروض المتعثرة.

– مؤشر ربحية البنك لا يعد دائما كافيا لمعرفة النتيجة الصافية للبنك.

– تـوصيـــــات:

تم التوصل إلى عدد من توصيات وهي:

– وجوب توفير مختلف المعلومات ولشفافيتها داخل البنوك، لأجل إظهار صورة البنك الحقيقة.

– استخدام الفعلي لعملية تقييم الأداء في البنوك الجزائرية، لغرض اكتشاف نقاط القوة والضعف، وبهدف بناء قطاع بنكي قوي ومساهم في زيادة الإنتاجية، وخاصة إنتاجية البنوك.

– الإستفادة من خبرات البنوك العالمية و الأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة و أداء البنك.

– الإهتمام المتزايد ب عداد دورات تأهيلية في مجال تقييم البنك و هذا من أجل معرفة أداءه.

– ضرورة بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة

– دراسة نقاط ضعف البنك، من أجل الحد من تفاقمها، خاصة من جانب السيولة.

– أفـــاق البحـــــــث:

بعد موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وفق معيار جودة القروض، لابد من تحسين و تقييم أداء البنوك الجزائرية دون استثناء، واستخدام معايير دولية حديثة لمواكبة التطورات خاصة البنوك العالمية ، وعليه من بين أفاق الدراسة ما يلي:

–تقييم أداء البنوك الإسلامية

–دور تقييم البنوك التجارية في التنبؤ بالأزمات المصرفية

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

- أولا:الكتب

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي –بين النظرية والتطبيق**، طبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000.
- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، طبعة ثانية، مطابع المستقبل، مصر،1999.
- السعيد فرقان جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 ص: 38.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ،2006.
- بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .
- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- توماس ماير ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
- حسين الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، طبعة أولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، طبعة أولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.
- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، طبعة ثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة.
- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 .
- صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، 1998.
- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات–بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- عبدل اللطيف بل غرسة، **المنهل المعرفي في التسيير المصرفي**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007.
- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي –اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- مجيد الكرخي،**"تقويم الأداء باستخدام النسب المالية – 388معيارا لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة"–** طبعة أولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2007.
- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
- محمد فركوس، **الموازنات التقديرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، الطبعة الثانية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ،2014.
- مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل، الأردن، 2000.

- منير ابراهيم هندى، **إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000 .
- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013 .
- ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد،**مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية بالجزائر)**، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- نصر حمود فهد مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- نعمة عباس الخفاجي، إحسان محمد ياغي، **استخدام بطاقة الأداء المتوازن في قياس أداء المصارف التجارية منظور متعدد الأبعاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- ثانيا: المذكرات والأطروحات

- انس هشام المملوك، **مخاطر الانتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة السورية**، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
- سليمان الحمد، **تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية بالتطبيق على المصرف التجاري السوري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ،2006غير منشورة.
- شاهين علي عبد الله، **المنهج العلمي للرقابة المصرفية على البنوك**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان، 2002.
- فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك –دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي/بنك**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2007غير منشورة.
- هشام حبري، **تسيير رأس المال في البنك – دراسة حالة بنك القرض الفلاحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ، 2006.

- ثالثا: الملتقيات

- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة– مخاطر– تقنيات**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان2005 .
- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكر**، الملتقى الوطني تحت عنوان **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المنعقد بجامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 05 و 06 ماي،2013.
- نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول **المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية** – واقع وتحديات– جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004.

- رابعا: المجلات

- عبد السلام لفته سعيد، علاء إحسان على، **استخدام نموذج C 5 ، في منح الائتمان (نموذج مقترح)** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 51، 2017.

- محمد عبادى، **تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة 1990/2009**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 39، الجزائر، 2014.

- معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، فتح الرحمن الحسن منصور، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، ا لعدد 02 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.

II- المراجع باللغة الأجنبية

- Michal Gervais, "**Control de gestion**", Edition économico, Paris, 1997.

-Nobert Guedj, "**Le contrôle de gestion pour améliorer la performance de l'entreprise**",3éme Edition, Edition d'organisation, Paris, 2000.

- Noel J. Pajutagana, **Camels Rating System**, supervision and examinationsectorDepartment of Rural Banks, 1999.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

نيابة عمادة الكلية للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة

إتفاقية التربص

الرقم:...../2023

المادة الأولى : هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة : ..... ب الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

مقرها : ..... تبسة

ممثلة من طرف :

..... الوظيفة: .....

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1- ..... 2- .....

ماستر التخصص ..... علوم اقتصادية تخصص نقدي بنكي

عنوان المذكرة: ..... تقييم الاداء العامل في البنوك وفق معيار جودة الخدمات المصرفية

الاستاذ المشرف : ..... أ.د. نوفل سماعيلي

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1- ..... 2- ..... 3.....

4..... 5- .....

ليسانس التخصص :.....

عنوان تقرير التربص:.....

الاستاذ المشرف : .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة

.....مصلحة العروض.....

الفترة من: ...01 مارس 2024 الى : ...30 مارس 2024

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على إستمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة:خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المجددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عدد وصولهم أماكن تربصهم،مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تاخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري، كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة :تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

إدارة المؤسسة المستقبلة

إدارة القسم

مساعد رئيس قسم العلوم الإقتصادية
مكلف بالتدريس و التعليم في التدرج
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
نورجلة منجية